

الجزء الأول من الزهور المشرقة

کتاب جامع المسائل طبع ۱۳۰۵

الجزء الاول من كتابه اجزا

من الزهور المشرقة والنفحات

العقبة التي طلع بها الجمع سناها

نسخ برسم القاضي للاوحد للامجد العالم العامل

بسم الله الرحمن الرحيم

نسأ والبرى مذهب الهمه الله تعالى

من مفرقات المعاملات

الذي لم يكف مديان الشمس

محاور "سراج" محمد عارف

سنة ١٠٠٠ هـ

فوق السر العجيب والخط الصريح



يشهد الذي من اعيان من تلك الشيا وان جميع سر راحة الطهارة ما هي المعاد ما نعم عليهم بنوع  
 الصالحين والظالمين القاتلة للتقديرات والصلوات عمن شرهه واطغاه وتقطع به ابراهيم ارحم  
 رحله واحياه السادة الاحياء وعاجع ملايكته وانابه السهو عند الله به التناج ويضد  
 ما به يكره الطلب من جماعة من اخوان الصالحين والفضلاء المتقين جميعه على كتاب البيع يطاوع ما  
 على تعليم في حال الفناء فاجتهد ذلك في التحق اخوه في الله سبحانه واعانه لهم عما يحصل الفناء به  
 ودحان هذا التعليق يوفق على كل من تعاقب هذا الكتاب سلاسة الاول يشهد في اذليل  
 الامام عليا يستظهر بذلك التاقل لها وطعن فيه والما في جميع ما سلا نظار المرفوعة في شوا القالب  
 اما حذف ذكره من الاكلام المنطوية والهاديات المنجحة وانه يحسنه اسال الاجابة عا دلكا القائل  
 وما عدا ذلك المستات الموعود على كل من مولييه وبدره القوي على كل من يدين في الله  
 سيدنا محمد اعلى القائل ان سلم على كلام الكتاب قد كملت فوبان الله على فضل العلم على سبيل المعلى  
 والمنة في ذكر هذا القائل في سلسل لظالم الختم اما العائده الاولى والده لذل على فضل  
 العلم جها العقل والعقل اما العقل فوجوده في الاول انه يحسن عند كل خلة لحد لحد  
 المنفعة كالنفس والجماع ومشاور السفا واشرف المنافع وابهاها فمقتضى انوار الفوقية في حقه  
 والماء من الماء وانما المنفعة لفضل الا بالعلم الثاني القوية الضرورية من الجهد في الله والعلم  
 به بان الجهد في نفسه قد مضى به والعلم شرف ودرجة وفيه البالث ان العلم هو التاثير في العلم  
 والناظر وهو الذي يفضله به العلم الاخر منه والناظر في العقلية على الدنيا سروده العلم  
 والعمل ويصل الانبياء العلماء والعلم والفضة من ازل ويصل العلم على العوام يعرفه من انهم  
 الانعام والاحكام والجماع والتاثير في الله اوجه وهو الكتاب والسنة والاجراء والعلم ان الاحكام بذلك  
 تفسر عنه التاثيرات وينفعه المصنفات والكل في كونه من ذلك ترك كذا في وخروج اعاده اهل  
 العقائت اما الكتاب فيعمل في فعله هذا مستوى الذين يعبرون الذين لا يعبرون وهذا هو دجاسيل  
 البعد في انهم وتقول له تعلم وضع الله الدنيا مواضعك والذين اتوا العلم درجات قال ان عباس  
 فيهم فوق الذين امنوا به رجاء ووجه تعلم ومن نوت الحصة فقد اوجبه حيا كذا واما السنة  
 ما راء الاحكام على الله عليه السلام قال من العلم والعباد ما به درجة من كل واحد حصر القول في  
 سعي عاملا وما راء الخ لاجل الله عليه السلام قال من ذكره ساعده على العمل بعد الله عسى الله في  
 وروي ابو عبيد الترمذي في كتابه على الله اقل من سلك طريقا لم يمش فيه علي عليه السلام له  
 طريقا الى الله قال وروي في تكملة رجل من المدينة على الدرداء وهو يمشي فقال ما تدرك بالخي  
 قال حديث يفيك كخديعة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اما حجت لحاجة قال لا قال اما ديت  
 لحاجة لا لا هل ما حجت الا طلب هذا الحديث قال فانه سعي رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من  
 سلك طريقا يسعي على سلك الله له طرفا الحجة وان المصلحة تمنع اخفها رما لطلب العلم

في  
 في  
 في

وان العالم يستعبر له من في السموات ومن في الارض من الخلق في العلم على العالم على العباد  
 كفضل القزير على سا والكوكب ان العلم ودره الدنيا انما لا ينال في قروا ونداء ونداء ونداء  
 من احببه فقد احد خطا او قال وكذا كرسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من اهل الجاهلية والآخر  
 عالم وقال صلى الله عليه وسلم فضل العلم على العباد كفضل الدنيا على ما عليه امانه ملكة  
 واما السموات والارض من العلم فله فخرها وخير الموت ليعلم الناس الخير وما لم يخبروا  
 فالخلاف ان طلب العلم افضل للمطالع وكتبه اشرف المطالع واما القابله والنبية وهي في ذلك القابله  
 فبذرة العائده مسئلة على الله في الاول في حصة الله والنبية وفضل حكمة والناية حشر  
 اوابه وترتيبها اما حصة الله في اللغة هو عار عن فهمه عن كل من كلامه ما يبدله بعض غرض  
 واما في الاصطلاح وعار عن العلم بالاحكام الشرعية العقلية المستند على اعنا ما حجت كعلم ضروري  
 لكل احد فنقول العلم يدخل فيه المتسايل الاحكام والخلاف لان الخلاف وان كان طريقا لطلب  
 فالحكمة بما فطعنا فلنا ما لحكام اخرا عن العلم المتدات واصناف فلنا الشريعة اجزا داخل لحكام  
 العقلية كقبح الظلم وحسن الصدق فلنا العقلية اخرا عن العلم بكون الاجزاء والقياس وحسن الواجبة  
 فبذرة احكام شرعية وليس من لغته وقولنا المستند على اعنا بها الحرج العقل المتكسر في العلم ضروري  
 اخرا عن العلم وحيوب الصلوة واكرهه طيب فقها فلنا كل احد من الناس اخرا عن العلم في العلم  
 فانهم قد علوا ضروره ما سعيه من رسول الله صلى الله عليه وسلم مع انهم فقها واما الله في بعض  
 هذا القائل وحكمة اما فضله والذي يدل على ذلك العقل والشرع اما العقل فوجها من الاول ان الشئ  
 شرف معلومه ومعلوم هذا فافهم المطلوب من كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 كالنبي محمد وسبيل الفقه فبذرة ذلك الشئ الوجه الثاني ان فضل النبي مستغنى من حصوله في العلم  
 اليه ولا يشك في دفع الفقه وعلم الحجة له في جميع الاحوال في الماكولات والمشروبات والطقول  
 والنبوغات والكتابات عن ذلك ما يبدله الا بالاجابة والمنع واما العلم والكتاب والسنة والجماع  
 اما الكتاب فتقوله تعالى فاولا من كل خير منه طاعة الله فيمنعوا في الدين ولبيدوا ووجه اوله  
 العلم في كل ازل عوينا فلنا فتن الخلق من الجاهل واليه لا يفتخرون عن ذر وهو يمارس  
 الله ورسوله اربا فلما ابراهيم الرسول بعد هذا ما يعرف وخرج المسلمون من المدينة فعال ولوا طاعة من كل  
 فرقة منهم طاعة ليقف هو في الدين ما من كل التوجه والسيرة واقومهم وهم الطاعة الذين خرجوا  
 للفرق اذ عادوا اليهم ما راء به شيئا ترك لوجه في القوم من جميعهم لاجل المنفعة وفي الاية  
 مع اخر وهو ان المعنا ان تغد في بعض المكاهم اطباء العلم من رسول الله فيله يفر من كل فيه طاعة  
 ليعفوهوا ولنف واورهم الباقين اذ ارجع المطفهون في هذه المدن في الكثرة في كل من اهل المدينة  
 بالفتنة فحاله على اصول الدين من ذلك فرض على الاعيان وهذا هو ذر ففرض انما كانت  
 واما السنة فما راء الترمذي عن علي عليه السلام انه قال من رداه به خيرا ينفقه في الدين  
 وروي عنه علي عليه السلام انه قال فقيه اسد على الشيطان في ان علي بن عبد الله في الله صلى الله عليه وسلم

وحقق على  
 جامع شريف



[illegible][illegible]



المأثور عنه عليه السلام قال المردية كعرج **هـ** الرازي فها عن الخفاف عن ذكره لمن راى اليك بلعن  
قدحه المربع فزع من شدة حره **هـ** المالك صلح السكك الصلح **هـ** الرابع التبرك ذكره  
صا الله عليه و جلبه الخاخ لياض قد ورد في الحديث ما معناه ان افترخ الدعا بالصلوة على  
الرسول صا الله عليه شيبا لحاجة الراعي واما الصلوة على الله فلو صا الله عليه وادله انصافا  
على الصلوة التبرك بل واما الصلوة التبرك قال ان تصلو اغنى و تبركوا له واما شيب معناه انما  
خطبة قوله **هـ** والله الحسن الخيم روى ابو عيسى الزواج عن النبي صا الله  
عليه ان عيسى زعم صا الله عليه فعليه ان يدي ما يب فقال له الى ذب قل نعم انه الحسن الخيم  
فقال عيسى ما جم قال المردية اذني في قال عيسى اياها الله و الله ما بين الله و اليه ما حله  
وقال الحسن الخيم حله و بالبا نعم الله للاستعانة مثل كعبه بالعلم فابن ابي ندي مذكرا  
ما ص الله و الله حقيقته في الله من الله اليه القلب و يعرف اليه كل كرب عند التواب  
الي نوب و اخلفه اهل يوشق اذ قيل ليتمشيت وقل بذكر مشوق و اخلفه اهل من  
الحسن و المردية ان الايام تحته في عزه في العبود و الذي يدل على ان الله في الخبر يوفى  
الشاعر **هـ** الاقرب ان قيل مثل حنان في سالف الاحقاد **هـ** و قيل من احقاد بعلد مول  
الشاعر **هـ** لا تفرغت من اخلاجه في ليها خرجت حتى يداها **هـ** واما حقيقته في  
الشرع فيمنح اليه العادة و قال في من يستحق الاخرة لا يردى اليه القيد **هـ** انما يستحق  
في القول من حيث ان يكون مستحقا الاخرى مستحقا له و لا يحصل مستحق في القول **هـ** و قد ذكرنا  
له في العدم و الحسن استحق الله لمجرب الاطالة غايه فان قيل فقد ثبتت الشبهة **هـ** الحسن و قد  
بشور **هـ** الحسن بهذا الاسم في اية انما لم يسم بذلك و لكن الحسن المشورة **هـ** الى ذكر فيها  
الحسن و اعلم ان اطراف هذا الاسم على الله تعالى عايشة الخان طرحة مشق من الخطك المرد  
و ذلك صلح على الله تعالى قال ان الحاح و هذا الذي لم يسهل في حقيقته بل في مجازة واما الخيم  
بعد بطون غايه الله كما قال فلان زعم ما لا يد قبل لكنه يستحسن جد و لا فاعل و لا لام و ان  
لم يذكرنا انما غايه فلا فاعل فلان زعم بل زعم ما لا يد **هـ** و قد ذهب اهل البيت  
ان التوبة في اولى الاقرب من القرب الكريم و قد ذهب ليعنيه ليست من القرب و انما ذكرنا  
للعلل و التبرك و انقص انما من القرب في سطا **هـ** و قد ذهب ليعنيه ليست من القرب و انما ذكرنا  
قد ذكرنا ما به و اربع عشرة اية من كتاب الله و قد هبتا انما كما صا الله و عن بعضهم في و ما  
يلها ع و سنا و باب و الحاد **هـ** قال الله تعالى **هـ** قول **هـ** لعل الله الذي ورد في العا اعلم  
ان القول معان امر اخض الناصح و ارجح حقيقته انما الحسن او الوصف الجليل و عليه قول  
الشاعر **هـ** المالح يوفى و نكاه **هـ** كنه نفع الناس يحزن و نكاه **هـ** بشوق خيرا و الحمد و نكاه  
فمن الجلبا لنا و لا خض هو الشكر و حقيقته هو الاعتراف بوجه المنع محض من العظم  
و لا يفتن من هذين الغيبين من وجوده **هـ** الاول ان الامم باللسان انقط و الخاض للسان

مجلس العلماء  
كلية  
الدراسات

والقلب والجراح وعليه قول الشاعر: فأدرككم العظمى قلته بديري لساناً والقلب العظمى  
فإن لساناً للقلب والعظم والاعتراف بأن القلب اعتدوا منكم في طهره وظهره من الجراح للبدن  
القلب أنه كان أجيباً على حسب ما خلق وفيه خلق أيضاً للقلب والقلب العظمى وغيره من كذا العظمى  
عاشر قول بعضهم أنها ليست شيئاً والصحيح أنها وجبت لكلها الطغاة في المراتب العقلية والبدنية  
فإنما **ثاني** أن الحسنة لم تكن إلا في مقابلته فيهم من الجوع في مقابلته فيهم من غير ما من صفات  
الكمال في أنواع الحامد فله الجيد إلا الاختصاص بصفات الكمال والجد في الاختصاص إلى الغير  
والجد في الاختصاص إلى الحامد بصفات فالقول لا تصا العقل بحسنة من غير حروب والاحتراس  
العقل بوجوده والسرع وما يوجد للجيد على التلبه في العقل بحسنة بصفات الصالحات وأما  
على الحق وأما على الحامد من خالف الشرع العقل فحق لله تعالى في القوة التي لا يمكن  
وأحد منها ما من حيث خصوصية المخرج من الحسد من حيث أنه في مقابلته فيهم من غير ما وقد  
دخل عليه الأخس من هذا الوجه ويوم التفكير من حيث أنه في لساناً في قلبه وسائر الجوارح  
والمرء باللسان فقط قد دخل التفكير من هذا الوجه وبه واللام في قوله لا يملك إلا  
قولاً باللسان أو بالقلوب في الدوام دون العقل والقلب في قولهم لا يملك إلا العقل والقلب  
بطلان هذا القول أنه باق بهذا الوجه وأما الجوارح في قولهم لا يملك إلا العقل والقلب في  
هذا الوجه وقولاً وأما الجوارح في قولهم لا يملك إلا العقل والقلب في قولهم لا يملك إلا العقل والقلب  
في هذا الوجه وقولاً في هذا من صفات الاختصاص تعالى الله عن ذلك ولا يملك إلا العقل والقلب في قولهم لا يملك إلا العقل والقلب  
والشعيرة في الكلام الزيادة في آخر السها والكتب في زيادة في العظمى الزيادة  
فالخبر أن هذا العقل لم يقل إطلاق الاختصاص إلا في الجوارح أما جوارحه من ذلك في قولهم لا يملك إلا العقل والقلب  
المرء لما لا يملك إلا عقله في قوله لا يملك إلا العقل والقلب في قولهم لا يملك إلا العقل والقلب  
المرء من حيث لا يملك إلا عقله في قوله لا يملك إلا العقل والقلب في قولهم لا يملك إلا العقل والقلب  
وأما في حقيقة ما تأتى بها وقصدها هي المعنى المكتسبة لا بقدر ما تأتى بها وقصدها هي  
الاحسان إلى الغير وتأوىها فيهم وبقدر فضله وفضيلة وحيد في حقيقته لها في هذه  
وموهبه وعطية ومنه وأما قوتهما في أصول وفروع من المصلح خلق الحيوان وخلق  
سائرته في حكمه من المشتهات أو يوم مقام الكائن من هو الاخص من أجل عقله والفرق  
الخاص كما قال الله تعالى وإن بعدوا وأما العظمى ما قد استحسن قول بعضهم  
أما كان شكرى نعم الله تعالى له في مثلهما في التفكير في كصفه بالحق التفكير المصلحة  
وإن كان الإمام أفضل العظمى في قول الاصله في المشتهات والبدن العظمى والبدن العظمى والبدن العظمى  
المصلحة من أجل الحق في العظمى في قول الاصله في العظمى في قولهم لا يملك إلا العقل والقلب  
والتابع الكامل لما في من اشتد الوضوء للسلطان في الوضوء أو اشتد في قولهم لا يملك إلا العقل والقلب  
الامم السرايل القرض وجميعه سرائيل قال تعالى وما

الغرض المآلى ان يصفى الدم  
الدم ويصفى الحضر كمن الغرض



[illegible]

والاضطراب في الاصل والاضطراب في  
الاضطراب في الاصل والاضطراب في

[illegible]



[illegible][illegible]







[illegible]

وكذا من بين الرطب والربط اذ طهر من طبع ذكر هذا فكتب الغلبه هو قال  
وشبهه قال لما لمنا محمد بن الحبيب وشبهه كما اخذ من الصل فقول له اياك اليوم قال  
في الاختصار ومن الحسن من صالح كل الى ما طاهر الا دم الحبض وكان هذا ليعطى  
وايه يسب فقام من زيد به فقال لها الضليه يقولون يا ما هذه ان بك وقره قول له واكثر  
قول له زيد خذ لثامك من ادم الى بطاينه ما لا يدرك منه كماله من شيا ما يوكيل  
فقل له انا حيتي لقلبي منه لخاصه الخرج فيلزم ان لا يستعمل قوله من شيا ما يوكيل  
ان يكون طاهر ثم رجع عن هذا وقال في خاصته وان استعمل اليها اشار به عن خباياها  
المناخج من عظمه الخراج قول له اطلق اصحابنا زيد الهادي قول له ادم اليوم بقى العرف  
بغير من هذا ادم العرف طاهر في الخلق والى التلب خلاف قول في قد جعل اكله المعاصيه  
اي انك بدمك بعد انضاه له ولكم ان طاهر في افضل جهها قول له ومنه في  
المال فضعه بغير من هذا ان المني يذله من افق يفسد قال وهو ان يقال في نفس طاهر في  
ودمه تحت قول له وقد اصحب توجه المولى ما ذكره في العرف ان ذكرا ما تحت من  
الخاله هو الثالث انه لم يدم خفيه من ليل انه يذبح في انشا اذ اذرك في هذا نظر هاتيك  
المضمرة ان المذبح النكاح المذبح اذ لم اعلم ان الكان فحين يها في قال في الجمع  
فيلزم ان ادم اصحاب ادم ما لا يجسد الا دم المصطنع هو في حرم طهر في معجم الله  
والنصارى ذكره في شرح الابان في دليلهم قوله الاله للخير قول له وما دم المصطنع  
الجهنم واعلم ان حكمه الامن طاهر لظاهره فمنه ان عني وطه طاهر ولو كثر بل قد  
وضح الامير ذلك ونباح لطاف بهم لان في حد السائل في العرفه ان ما دم عار من  
الاجر فيكون العرفه في ما فيها خير في امان وقد ازرع في الارض وعونه وانا والمخالف  
في ان ذلك اخذ منه من في لغير الخلق ان لم يلبس بدنه سابل فكان طاهر وامر  
بانه عليه الجود بانه الاله واليه والخلق والادب ما صفت فوجد ان في عار من معجم الله  
ان قال في شرح لثام زيد سابل فقل له كما ذكر الغفصه في حتم ان ادم ان معجمه خالف  
صفه السابل وانهما قال في شرح فوجد ان يحكم بطاينه كما صعد الى الجبال ليلينه بهما ليل  
القله قال في ارام عن الغفصه ودم العطارن قال في قبح الان بغفصه الاحتراز منه  
في طهارة وسعد الجبهه هو قال ثم قال بعد ذلك انه طاهر اذ لم اكل كرام وط كما  
يقدم على طلق وما علم ما به باه قال في زيد ابووضر ان ادم باه قول في قال المصطنع  
هو ايا يخرج عند تضعه ادم وانه لا شبهه طهارة في قال اكل لثام ليل انه سابل ان بهما  
لجوفان حيث قال طهارة اذ ادم الذي في حيث قال في خاصته اذ ما خرج عند الغفصه قال  
لفصح لهما لاله قوله احدث ان ذوق طاهر وقول له ايا ما يخرج عند الغفصه خسران اذ على وجه  
الحزب وقولان في في كذا ايا ما يخرج عند تضعه متعبا والعهي ان قوله في ادم كقول







قدام الله تعالى  
 به الملك  
 رضى بواحه  
 الملك  
 على يد

فاطمة



مقاله در معانی و اصطلاحات  
الاصول و الفروع

لله وهي الحسن اكثر من المنكرين الثاني انهم قاسوا الخلق المتخلفا لثلاث اقسام الاول ان  
تظهر الجفاف بعد ظهر متفاد اعاثا لا يخليل في مفهوم كلام ما به انه لا يقع عن كثير وقال  
تظهر بعض ثلث حبات في الكثرة وهو شي يظهر من طرف ويلزم ان يقع عن كثير في اخر  
قال في الزايد من بعض المرفع الطعام وما يتاخره القدر في اخره قال علي خليل يعني عموما  
ولا فرق بين ان يقع على اختيار لم ما عني عنه لا يتخذ الاحتراز عني عنه في محله وعنه قاروا  
قال علي خليل في كتابه يعني على قوله الراجح من تراب السويح والموا المتجنسه لمسته الاحتراز  
قوله **فصل** واما ان هذه الاشياء المتخلفه لا تقع في بعض كلام المتخلفين في الخبر  
فما الحسن فيه مثلا لان البعد المتطابق اما الراجح فاعل ان الخبر حاضر بين جد هو المحذور  
الراجح هو من لعدده ولبسته واخر والدم والثاني يختلف فيه وذلك كقولنا لا يملك فانذهب  
انه لا يجوز بيعه وعلج وصرح بوجهه والثاني يختلف فيه وذلك كقولنا لا يملك  
فانكذه ايهما لا يجوز بيعه واما المتطابق نظرا هو طلاق الكتاب انه لا يجوز له ان يستعمل  
فانه اشتغال لم في حاق ولا تطيب قال علي خليل قد نفي في الاحكام انه لا يشرع في الحاق  
في اقال المتعلق المتطابق في الاستهلاك كما يجمع عاجوزة وقال من له في القيد انه لا  
يجوز المتطابقه من غير تطيب كره في لسان كاد المتعاليه واليه اثاره في الخبر فتعاليه  
عظم الفيل انه لا يستعمل في الاداء ان يطهه وما لم ما به جواز المتطابقه في الاستهلاك دون  
الاستعمال كطريق المست ذكره في المفايده وحاشاها واما الحسن في كثير من قول  
فيكون تطيبه في ذلك كالتابع نحو ما في هذا الخلاف في جواز المتطابقه به وبعه بحسب  
عليه انما بين حاشته كما بين في سابق العيوب والثاني لا يمكن تطيبه كقولنا لا يملك  
وعنه فظاهر كلام الكتاب انه لا يجوز لرجل من المتطابقه به مطلقا ولا البيع وقال  
ما به وصرح به يجوز بيعه في ما عني عنه وخرجه الاثر في القسم من جوده بيع الكلب قال  
في الفرح وصرح في ما به انه لا يقع في هذه المسئلة حتى حدث في سبب من مضرع  
ما به وطاعة يجوز الاستصحاب قال في هذا الخبر لا يحرر كرهه قال في الفرح وذكر  
جواز الاستصحاب على عليه السلف بعد انه وصرح في الاثر ان لا يتناول كماله كلفه  
ان ما راقه ما وقع في الفارده فلو راجع المتطابقه به لم يارب لكرهه لم يجوز اذاعة المال  
وجهه المتطابقه له والوجه به قولنا لا يجوز سببه لظن في الزايد اذ كان  
المعوان تحت الذات حاز اطعماه الفضل قال ج يجوز سببه المعان اذ لم يتغير قولنا  
عقله شرعا ولم العقل بسببه وينبغي ان لا يجوز به **الموضع الثاني** في  
الحسن عند الذهب في حمل الحدوده كما ذكرنا بوضوح في شرط الحبيبه ان ينحصر  
ظاهره وان يكون المنحصر صفلا وان لا يبقى للخبر من يملكه تطيبه في قوله وكم  
لم نال الفل الحبيبه في الترتيب هذا من علون لفقحه ومن ان الحبيبه يملك فيها على ان

مظهر وانه يعبر عن قدره البزهم وطحا لله في هذه المصلين يكون في كلامه نظر وانما د  
ما السطح الشح الكبير ووجهه في لهما تزل على عن سقمان الحسن بعد العمل بالما  
فكذا هنا فاما لاختلاف الكيفية في بعض الحقيقة ووجهه في ما به ان السطح اثاره د  
بالطهارة واما قوله ان يعمل بالما سقمان في خلافه فقال ما علي علي اياطيه في الحسن كالحمل  
وما الزود وقوله ان يظهر لوجه يحتر من المستعمل في مثله الخلاف فيه قولنا واما هنا  
منهم ما به وخرجه في هذا القول لعلنا في شتقاق من وجه ما قال في شرح الايام وبعه  
زيد والناظر قوله علمه في دع ما ينكره ما لم يتركه واسبق فليكن ان كانت  
من عمل في كنفه غشيه واحده فليكن عن قولنا ان كانت الغشيه حشيره وان يعمل من الحياه بها  
وعمل الثوب من البول شيع مرات فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخرجه من الصلوة خشنا  
والفضل من الحياه مزة وعسل الثوب من البول مزة والمستخرج ليلنا الى الاستفسار بقولنا  
ودليله من المذهب في قوله يعمل الاثام من ولوغ الصلابة اخره عند ما في حاشيته كذا  
عنه وقال في شتقاق الحداهن بالزاد وقال احمد والحسن في لسانه ما بالزاد قال ابو منصور  
في الخلاف من لسا د اذ غسل واحد او اثنين يحصل ظن بالطهارة واما لم يحصل له ظن لم يوجب  
الحاشية وبحث الثالثه واما فاقا بينهم وادخلنا لثلاثه من ظن الطهارة او لم يحصل له ظن لم يوجب  
الراجح في قافان ظن الحاشية وحسب الراجح في كلام ما به انه لا يجب وكذا ذكره  
في الخبر عن ع وم ما به انه لا يحكم لظنه فاداه استخرج من بعضات فقال الحرام  
في الاستصحاب اذا استخرج من لسا د في حاشيته وان كان من لسانه في حاشيته وجب عند ما به ان يظن  
وقيل وتكون عددا العمل بعد ما بقي عاقل من غير العمل في قوله ان القسم ويجوز ان يثبت  
العدول هذا كثر ما لم يحلوه وجهه الفرح وبنيناظر وهما قال انه لا يثبت له ما ساك قول  
واجب ما به لم يخرجوا من مجرد الاستصحاب في لسان الله منه وصرح فيها فليسا ان كيفية  
التظهير وما يحتاج اليه لو كان هذا شرطيا ما اغفلنا مع قصد ما لبيان الشرط في قوله  
ان يغسل بالما في تزول عنها الخلاف ان زوال العين واجب لكن مذهبنا بالما ومحرم وص  
ما به ما لم يترك وج يقول ولما في كذا بقدم قوله وجب بالا العزير هذا اخره من زيد  
من قولنا لغير طراس في الما ذا ليافته بعد الما العود وكل منه نظرا لانه يحتمل ان يزيد الما  
اذ است هذا بعدا خلفا هل يجب استعمال الحاد اذ لم يخرج من ريد للقسم انه يجب كذا  
نصر عليه ما به في الزايدات وزايد في الزايدات في القسمه لم يوجب له في حاشيته كذا  
ما اخره وكل في الذي ذكره في الخبر في السجده اننا من ريد الله والفرقان انه لا  
يجب قوله على من دم الحيفه في قوله ثم اعليه بالما في من مضر في قوله وكل ولا يجب  
الاستعمال للمختص فانما لاطر ولا يجب استعمال الحاد في السجده ان الفرح في ساجده  
يجب لما يقع عنه وان من من كثره فويل ما عا ما في اصابت الما قولنا في

هذا الخبر لا يجوز بيعه في ما عني عنه وخرجه الاثر في القسم من جوده بيع الكلب قال في الفرح وصرح في ما به انه لا يقع في هذه المسئلة حتى حدث في سبب من مضرع ما به وطاعة يجوز الاستصحاب قال في هذا الخبر لا يحرر كرهه قال في الفرح وذكر جواز الاستصحاب على عليه السلف بعد انه وصرح في الاثر ان لا يتناول كماله كلفه ان ما راقه ما وقع في الفارده فلو راجع المتطابقه به لم يارب لكرهه لم يجوز اذاعة المال وجهه المتطابقه له والوجه به قولنا لا يجوز سببه لظن في الزايد اذ كان المعوان تحت الذات حاز اطعماه الفضل قال ج يجوز سببه المعان اذ لم يتغير قولنا عقله شرعا ولم العقل بسببه وينبغي ان لا يجوز به











بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

وان قل ٤



في اريو لوجس الى موضع يصير كثيرا قبل الى موضع ثلاثا لونه ان كان وان لم يكن قد رآه  
 كان له لو ان هذا اكان الجريان قليلا اما الكثير فطاهه كثر في الزوايد ود كثر في  
 في المذهب مع البري يلقوه باكثر فلا يفتنه الماعين وقال لو شرب رجل كذا ناعا لم يضر  
 بعضها فوق بعض طهرت لانه حار ولوايت رجلا لاجل الاستحمام ما حار شربا اذا لم يضر  
 المائل الصحيح من اجله عاقل الجاهل فان الصراف قد دل ذلك لو كان له لو ان  
 مستعمل وان وقع الفتن ومن بعض الطاهره وان كان لا يضر فتنه فاض بعد ذلك  
 فالصحيح الجاهل قد قال لونه ان اتصل الصحيح ما كثر فطاهه وان لم يضر فتنه فاض  
 هذا قلت اذ وقع الفتن في المائل القليل فان يغزو فهو خبيث وان لم يضر القسم وكذا طاهر  
 والمذهب يقول ان لم يضر فتنه فان كان لا يضر فتنه فتنه ان اتصل فان كان بعض  
 فاحتار عاقله ان لم يكن بخسنا خلافا للصواب به قوله فضل الى ان قال ولا بالذكاه  
 هذا منتهى شئ خلافا للاح وكذا في اريو لوجس في قوله ولا بالذباغ قال في  
 الشرح الطاهر انه اجاع اهل البيت وان جعل ودوا به عن لغوه فقال له حزمتم عليكم المنيه  
 وكونه كما هو عليه في بيع من المنيه باه باب وكعبه وهذا عام في كل منتهى عند طهر جلد  
 المنيه ما ليد باع المجلد الماشان والخيوط قال شئ ما كثر باع الموت طهر لا يباع خرج من دلو  
 جلد الخنزير والكلبه فقال لا ولا داعي وابو نور بطهر لا يباع جلد ما يوكل لحمه ويحتم قوله  
 علم انما منك دبع فطهر بايديهم وزويها اما اهابه في الكاف عن زيد بن علي ان جلد  
 المنيه بطهر لا يباع واختلف من هل يغسل بعد الوضوء ام لا وهل يجوز اكله ام لا وهل  
 يباع ام لا قوله في بطهر لا يباع له اما الدم اذا صارت لبادا في البيه المنيه اذا صارت فراخا  
 ذلك المنيه كذا ما يمتنع على العده وكذا الخنزير لانه لا يباع فيفسد المنيه في طهر  
 المقدسين من اهل المدينه بعد ان ترك في العصر ما يمنع من خنزير وقد دل كلامه هنا  
 انما الصواب للين الدم في هكذا ذكر في موضع في موضع اخر ان يحرقه من بين  
 فرث ودم واما اذا صارت زبادا او ملحا او زوايا بالمذهب ان ذلك استحل له فوجب الطهارة  
 قال في شرح الابانة في هذا قال انما ضره في دم بالدم ودمه في ذلك وش فطهر  
 الجواهره وقوله في شرح المضر عن ماله وطمس وش وجهان في دجان الجاهل كرهها  
 في المذهب قال ابو بصير هكذا المولى له اذا احببت بالباد فانها تطهر وهكذا الاول  
 قال في المصنفان في الدين المتجسد في اطمس فطهراته وجهان ايضا وان يكون طاهر الجاهل  
 قيل في هكذا البيروني اذا قد عليها طهرت او لم تصح للجنس في قبيل التراب وماله في  
 السديد في اياه فانه لم يحن ان تغسل التور قبيل واختلف من في اطمس في المائل الفتن  
 يغسل بطهره غسل مع العضر وقيل بان يغسل ما طاهره قوله استحل له ما به فلان لم يضر  
 له ان في طهر ولا لون ولا نزع قوله واحسبه رحمه الله هذا المايه قوله ان لم يكن

المسئله ايضا قد كرس بالله والزوايد والتاخيجه اذا ضرب الما الكبريا لعشر في مال يعمر  
 عاد طهرا فان له ولحي اذا ضرب ما لجا من وقد فعل بنفسه والمثني عليه في الكتاب في  
 زواله عنه الجاهل **باب الثاني في الدليل** قوله تعالى ومن لم يكن عليه من لثاما  
 ليطهر كره وقوله علم في العوض هو الطهور والاحمال معه ومن زويها على طهره  
 من سبب ما عاقل في العوض كبريا لثامها وقوله لثامها مع الطهره انما هو انما اؤد  
 تكسره قوله المظهر لغيره وادعا هذا الذي لم يشبه ثابت ليليا ينطقوا بغيره بغيره  
 وقوله ودوا لهما بالتراب وان قال انما التراب من لثامها انما يعنى ان يرض لثامه على التراب  
 ومن هذا قال لثامه في حقيقته اي لم يضر في قال الزوايد قال فاحمق متعاطف  
 وحال في صلبه وتطيف بالكل يرجع الى المعنى وقال في التاج الفتح باسم التوب الى العود  
 قوله لثامه من لثامه انما كلامه يتدعى من لثامها انما المستعمل وجله  
 اما لثامه فان استعمل في واجب قربة كالعيله المراء من ماله به والحض والوضوء فاستعمل  
 ايقاف وان استعمل في غير واجب كغسل الجفوة وسائر المشنوكات وانما هو في التراب من  
 الحوض والجنابه والوضوء وكذا الوضوء في الوضوء فانه مستعمل ايضا من من وش وجله في  
 في المذهب وان استعمل في واجب قربة كمالا الذي جله عده الحبل ونوى على خباله  
 مستعمل قال في مذهب ش في قوله انما كثر احمالهم واحكامه الامام في الجناس والوجه  
 الاخر من ان لثامه ليس شئ كذا العذر الما على كونه واجب قربة من حيث انه لا  
 حكامه وان استعمل في غير واجب كالتبريد يمكن مستعمل عند الاكثر خلافا لما  
 ذكره الطحاوي وانكره غيره من الحنفية والما حكم المستعمل في ذلك ان اول اذيعه المول  
 انه طاهر بغيره في هذا الخصايطه قوله ما باقته الدم من ورويه لاج و هو في لثامه ورويه لاج  
 واحد في زوايه في الجموع فوجه طهره انه لا يلاجنه وان اصابه كذا او ثابوت المصل  
 وضو كذا عليه في الحديث وانما كان في طهره لانه لا عنه انما المطلق وقوله علم في  
 لا توصلا الرجل بغسل وضو لراه ولا المراه بغسل وضو الرجل وانما الماشا قطرت من باطنه  
 الا لا يضر في الجماع عاوانا وضو **قوله** الثاني ان طهرا من طهره هذا قول م بالله  
 اخبرني الحسن البصري وزوايه عن ابي حنيفة والشافعه والحنابلة والامام محمد بن حنبل في قوله  
 قوله تعالى وانزلنا من السماء مطهرا وانك على خلقنا اطهرونا فانك على خلقنا اطهرونا فانك على  
 البصير وان اصابه كذا او ثابوت المصل وضو كذا عليه في الحديث وانما كان في طهره لانه لا عنه انما المطلق وقوله علم في  
 بواجبه وادبها **قوله** الثالث انما كثر هذا خرج من قول الهادي في باطن دعه  
 الحب والما بين من انما كثرها المانع من ذلك هذا قول في زوايه لاج وخلافه في الغسله  
 الذي في قوله انما لثامها ما مانع من كذا في قوله في لثامه والمالك وماله في لثامه  
 في كثر في لثامه وانما في نزع الحب والما بغير طاهر وان طهرا من طهره انما كثر هذا القول  
 هو

الانجيل  
 في المذهب مع البري يلقوه باكثر فلا يفتنه الماعين وقال لو شرب رجل كذا ناعا لم يضر  
 بعضها فوق بعض طهرت لانه حار ولوايت رجلا لاجل الاستحمام ما حار شربا اذا لم يضر  
 المائل الصحيح من اجله عاقل الجاهل فان الصراف قد دل ذلك لو كان له لو ان  
 مستعمل وان وقع الفتن ومن بعض الطاهره وان كان لا يضر فتنه فاض بعد ذلك  
 فالصحيح الجاهل قد قال لونه ان اتصل الصحيح ما كثر فطاهه وان لم يضر فتنه فاض  
 هذا قلت اذ وقع الفتن في المائل القليل فان يغزو فهو خبيث وان لم يضر القسم وكذا طاهر  
 والمذهب يقول ان لم يضر فتنه فان كان لا يضر فتنه فتنه ان اتصل فان كان بعض  
 فاحتار عاقله ان لم يكن بخسنا خلافا للصواب به قوله فضل الى ان قال ولا بالذكاه  
 هذا منتهى شئ خلافا للاح وكذا في اريو لوجس في قوله ولا بالذباغ قال في  
 الشرح الطاهر انه اجاع اهل البيت وان جعل ودوا به عن لغوه فقال له حزمتم عليكم المنيه  
 وكونه كما هو عليه في بيع من المنيه باه باب وكعبه وهذا عام في كل منتهى عند طهر جلد  
 المنيه ما ليد باع المجلد الماشان والخيوط قال شئ ما كثر باع الموت طهر لا يباع خرج من دلو  
 جلد الخنزير والكلبه فقال لا ولا داعي وابو نور بطهر لا يباع جلد ما يوكل لحمه ويحتم قوله  
 علم انما منك دبع فطهر بايديهم وزويها اما اهابه في الكاف عن زيد بن علي ان جلد  
 المنيه بطهر لا يباع واختلف من هل يغسل بعد الوضوء ام لا وهل يجوز اكله ام لا وهل  
 يباع ام لا قوله في بطهر لا يباع له اما الدم اذا صارت لبادا في البيه المنيه اذا صارت فراخا  
 ذلك المنيه كذا ما يمتنع على العده وكذا الخنزير لانه لا يباع فيفسد المنيه في طهر  
 المقدسين من اهل المدينه بعد ان ترك في العصر ما يمنع من خنزير وقد دل كلامه هنا  
 انما الصواب للين الدم في هكذا ذكر في موضع في موضع اخر ان يحرقه من بين  
 فرث ودم واما اذا صارت زبادا او ملحا او زوايا بالمذهب ان ذلك استحل له فوجب الطهارة  
 قال في شرح الابانة في هذا قال انما ضره في دم بالدم ودمه في ذلك وش فطهر  
 الجواهره وقوله في شرح المضر عن ماله وطمس وش وجهان في دجان الجاهل كرهها  
 في المذهب قال ابو بصير هكذا المولى له اذا احببت بالباد فانها تطهر وهكذا الاول  
 قال في المصنفان في الدين المتجسد في اطمس فطهراته وجهان ايضا وان يكون طاهر الجاهل  
 قيل في هكذا البيروني اذا قد عليها طهرت او لم تصح للجنس في قبيل التراب وماله في  
 السديد في اياه فانه لم يحن ان تغسل التور قبيل واختلف من في اطمس في المائل الفتن  
 يغسل بطهره غسل مع العضر وقيل بان يغسل ما طاهره قوله استحل له ما به فلان لم يضر  
 له ان في طهر ولا لون ولا نزع قوله واحسبه رحمه الله هذا المايه قوله ان لم يكن



قول علم لم يزل الحكم في الماء ولا يغسل فيه من جنابه فتوا بينهما في غسله علم  
 الزكوة بهذا له انما خالف الناس وقد ابلغ الامام في تصحيح هذا القول حتى قال لم يزل  
 اجاعا عا خلافت هذا لم يكن جافا لعدم حرر السلف منه القول الرابع انه يزل  
 الخبز في ارفع الخبز في هذا القول للصلابة كذكره في المذهب وجعله كالما المقصود  
 والحدود في ارفع الخبز في مذهبهم ايضا وكان لما يوقون قول **له** كان  
 المتراجعا لما لا اخذ في ذكر حكم الغالب واما اذا استويا فقال في شرح الابا انه يزيل  
 جانب الطير فلا تطهر به وقواه القويح وفي اياقوته زوى ان معروف عن جدي على بن  
 الحسين انه يجوز ان يطهر به واما اذا التفتان كان احدهما وزدا فالحكم للاصل وهو  
 الذي اورد عليه وان اورد امعا خلاف كما اذا استويا ويحرم هذا اوردان الاول انه  
 يكون مستوعبا لبعض النجس بعض في طهارة واحدة والجسم في الغسل كالعضو الواحد  
 والوجه انما هو الله عليه حين غسل راي لغه في جسده لم يصبها الماء فاخذ الماء الذي  
 في شعره يدلك تلك الوجه قبل ولا غرض على المذهب بالم اتصال ولا نقصان له في الغسل  
 وجهه من احبته وعلى الجسمة وجوابه ما فاجراه وجهه كان مستوعبا وان انفضل  
 وعن كثير من شانه ان يكون مستوعبا بعد الافضل وقد احتار هذا الامام في المقتضا  
 فقال اذا اغتسل الخبز في ما قبله صار مستوعبا بعد افضله لا قبله فلو تسمى موضع وهو  
 فيه خير بعد خروج الخبز من الماء لم ان من قبله الماء عسوان يضر مستوعبا بملا فاه اورد  
 حتى قال لا يوجب الخبز غارسته وجزأ له بدنه لم يكن مستوعبا ولو وقع من رايه في الهوى  
 في عايشه صار مستوعبا لافضل قال ومن شانه ان يكون مستوعبا بملا فاه اورد  
 فجعل الامام العضو والعصا **الكتاب** الثانية اذ اكثر المستعمل حتى صار ثلثين او لا  
 يشوب نظما من المذهب انه لا ينعى تحريكه وقد ذكره صوابه في المذهب في الزوائد  
 عن ابي الفضل الناصر وعن البرقي انه يطهر به من الارض وجهان ذكرهما في المذهب  
 يوضح به ان الكثرة اذا منع الخبز من الطير ولا يوضي به لان العمل المستعمل وفي  
 ما فيه قول به نحو التراب قل فلو كان لم يثبت له طهر ما منع ان يكون في مفرق  
 اذ احد مثل افعال اذ اجد له من الخبز مراح غير مشبوب قال سيدنا في العمل ما ذكره  
 من شانه ان يوضي ان الماء ان تعبر بالمع الحوي كان طهورا لما لا طهارة الماء الملو  
**الحق** قول فاما ما له دم سائل فان المنيح يكون فيه قال ان في التواضع والناصري  
 ملا يغسل لانه لا ينجس مونه فيه من مصل من الماء كقول وغيره وعند من لا ينجس الماء  
 ويحب يوضي ولعله يرجع القول **له** قول الا المتكامل يخرج ابو مضر انه ينجس الماء ان  
 كان له لا وهو ضعيف **قول** وان لم يغير بها كان طاهرا مطهرا فان كان هذا الطاهر  
 موافقا لصفه الماء كذا ورد ان يطهر رايه فالحق ان المذهب انه يعتبر الغالب فان سوا

ان في الشرح

ان في التوضيح به وهكذا اختاره في الانتصار ورواه عن ابيه الصريح وصح في مذهب  
 وجهان احدهما هذا في الثاني انه يفرض لو كان طاهرا لم يغيره ولا يجوز التوضيح به او  
 ينجس **قول** به كان طاهرا لم يغيره او لم كان الطاهر يملكه اقسام المان لا البشر الذي لم يكن  
 صون المان لا يضر قال لم ياله جوف ان يصح نظيره اورد في جزء وكذا اهل المذهب  
 في قوله علم لم يزل طهرا وما يظن ان المان لا ينجس عن ان جافه لم يند في المان انه يند في  
 من المان انه يند فيه يزل ملوحيه الماء وكذا قال ما به انه يجوز التوضيح لما الذي  
 سجن في يده فيوجد رايه فيه قال في الشرح وزد في تمام هذه كونه اعشلا من طهره فيها  
 انما العين ان القسم الثاني ان يكون تغيرا فاحشا بحيث يزيل عنه الماء المان لا ينجس  
 انه لا يجوز التوضيح به الثالث ان يكون غيرا طاهرا كغيره لكن لم يشبهه اسم المان في  
 القبر فالذي حصل المخارج من يد المان انه لا يجوز التوضيح به في الاحكام ما يدل  
 على الجواز ورواه في الصواع عن القس وهو قول صوابه وهذا هو الذي يوجب حرمة وهو قول  
 حرس **قول** به نظرا فان كان لا يخلو المان من الخبز في هذه الجبله تنسها في المان  
 بماذا افرقت المان والماء فقل بان يحمل ما في انا لا موضع ما بعد من هنا فان وجدت  
 فيه رايه فهو مباح ولا فهو حرام والذي استاذنا فيه في التحريم والشرح ان المان ان يكون  
 ما يباع او حامدا ينجس في الماء ويخلاته وقد استاذنا في هذه المان في الورد ولانه قال فانها تنفس  
 فيه وناجحه واما قول من يقول بوضع في القم وتسد الطرف كان وحده طهر فهو مباح وضعه  
 طاهرا لم يزل الروح واثبت الطهر وكلاهما في العكس وقد ذكر هذا في اياتنا في ايات  
 اخبرنا اذ التمس هذا الذي تعين طبعه اورد به فانه يند في الطرف ليس الطهر في له المستعان  
 وفيه وهو اذا كان اسفلا لا يعرض عن المان لا يغيره فاصح قول لعلنا جافا ومما ارج  
 ولينزل المان ونجوا **به** انما الحافه انما المان مع كل المان المان من افعاله من خلائق النسيه  
 الثاني ان يقال ان المان يمنع الطهارة من المان وجوابه ان المان لا ينجس في  
 بشر يعنى عنه النسيه الثالث ان يقال له فرقة بين الروح والطهر ففضلته المان في ارفع  
 لانه المان يعبر بطهر وجوابه ان تغير الطهر لا يكون المان اذ فيه ذكر لم ياله فكان حاضرا  
 المان ان تغير المان اذ فيه لم يطهره مطلقا وما تعبر بالماء وانه جافا لا يطهره مطلقا في الارض  
 مرجع لا هذا **قول** به اذا تغير من اجزاء ما لم يزل في الارض والاشراط في الشرح انه يجوز  
 التطهير به ورواه في العلوم على القس وخكا الغرالي في التي شرطه اقول طهرا ولا يظهر  
 الثالث ان يغير من زوال الخريف لغير الاحتياط ورواه في التوضيح به في مذهب ما اورد  
 وهو اذا اخذ الطاهر في موضع فالله في ما اخذ في المان لا يخلو انه حرام التطهر به لان ما عني عنه  
 لغير الاحتياط عني عنه وان لم يتعد في الزوايا لم يطهر به وارجح وجهان اذا طرح  
 عدل في مذهبهم لم يطهر به لان الماء مستعني عنه كل اذ كان في الانتصار هذا فان طاهرا







[illegible]

أخبروه فخرج من هذا المبلوح حتى أتى الخبي في الماشير للشرب والتجري في الثبات حتى جفوت  
والقبله لأن الصلوة تنبئ ذلك فتجوز التجري فيه وقيل قال مع الظن بطلان الحديث ما يطل استوا  
الجانبين لأن المع تنال في أيامه عليه حين السبق لأن مرتبة عاشر الامارات ولو كان ث  
اصل نزول اليه كمنه فعلم ما الأرباب في وجود ذلك وتجري في التلبس حين ما يباحه قلب  
والعقل في الظن في كنهه الطيف ما ينكح القيد الواحدة ثم يستغل الكل كما قلنا  
بعض في الثاني ثم في تنجيد الجوع في بعضه في الثاني التلبس فيهم قال الامام في النظر للاجتماع  
في دعوى الاجتماع فيه نظر في تقدير الجواز لن التضرر والغلبة في وضوء قال سيدنا فاطمة وقال  
فيما جاز في الفرج وفي غيره ما أنه في التلبس فيها ان كذبة في الزوائد والتلبس في فيه  
النام العن الجوارح وذكر القصة انه اذا ذكره الموت والتلبس في الغرض في المخذة فبالب  
الظن اذا ثبت ذلك في هذه المسئلة ففضلنا الاول في حكاية المذهب في ذلك الخلاف  
والثاني في بيانها من القواعد اما الفصل الثالث في التجري بشرط واحد وهو ان يكون والي  
الظاهر كفي في الثاني من الموت في محكوم بطلان في ترك الفعل في الظن فيكون  
وخرج عن ذلك ثم ما له الحرام في وجوده قبل الموت في المحكوم في خارج جوارح التي يكون  
مكنه معانيه القبلية في حجبها في نظر المولى مثله الموت عن خلاف القياس والواش وجان  
ذكر في المذهب الثالث في بعض خطي الظاهر قال في الزوائد الناصر في التجري في التلبس  
اصل في المذهب ان ماد كثره ضح وحقا وفي الزوائد الناصر في التجري في التلبس ان كان  
المجلس عن الخامسة في كذا في شرح الزوائد ما لو كان ما ورد قطعت رايحه وقال في المذهب  
ش نسعى لها كذا ذكره من بالله في اختياره في المصاحف قبل تسليع عدد او يد واحد عما  
يعرف في قوله ولو كان احد المولى في تسليع مكد في كل عاشر وجان هذا والله فيجوز  
وقال في التجري في المذهب او في الظاهر قال في الزوائد الناصر في التجري في مطلقا  
من واه عن عاشر المولى في الحسنين والباقر الصادق موسى في جعفر وعباس موسى واحمد  
من عيسى وطوال الامامية وكذا في الفصل الثالث في القواعد وهي ملك الاول اذا لم  
يحصل له امانة في قوله لو كان احد المولى في تسليع مكد في كل عاشر وجان هذا والله فيجوز  
من جرحه في ظل خطي الظاهر ما لو كان في قوله لو كان احد المولى في تسليع مكد في كل عاشر وجان هذا والله فيجوز  
في باجها لظنه انه الظاهر خطي الظاهر في قوله في هذا الاحتكام في فضل الاول فلا يعبد المولى  
الخاص به واما التمسكه في الامام في تسليع مكد في كل عاشر وجان هذا والله فيجوز  
التجري في القصة قال في الاختصاص في المبلوح في الحسنين في قوله في الثاني واما  
اختلف في قوله في قوله واما في جاز لكن لا يوم احدهم بضاحية ذكره القصة في زمين  
عقل اذا قلنا الامام لتسجرك وفي الاختصاص في المبلوح في الحسنين في قوله في الثاني واما



الموتين حدث الظاهر ايمان من ملته وقال في الاستعداد ايضا اذا كان معه امان في احد الوضو  
 لجنت لم يدم عند اية الفقه وح من من وك في المختار ما قاله ابو الفوارق في الاحتكام لان  
 ملوه كل واحد يحكم بمقتضى ما عاين في هذا خلاف كلامه الاكل **الثاني** في ادان القلب بعض  
 الادان في بعض بعضا في ذلك وجوه ثلاثة من شئ اوله ان لا تجري لابطال الثاني انه يبطل  
 في حق من هكذي ذكر السيد في **الثاني** في عا الطري توضح بان اصل ما عا  
 الظاهر واستغفر في الاستعداد **قول** في الثانية نلاحظ فيه انه يجب قبل جرحه وان  
 يحصل ظن ادان او لجل وكان ذا بصيرة موافقا في المذهب للشيخ بعد استمه ما من لا ينجس  
 في مذهب السماع **قول** ما لم يكن هناك ما ينافيه يعني حتى آخره يفتى بصدق هذا  
 كان غير لفظها وانه عصبها الى وقت **قول** في الثالثة بعنا وما متنا فضا ايمان اذ كان  
 امانا في الوقت او بعد ما لا يثبت من اومع الاطلاق فيحكم بالتحاشية من الخبر بها قال  
 وهو شبه المرجع المعتبر **الوضع الثالث** في اكل الظن بين قسمي اقسام الظن  
 بين فها في المسائل من الاصل انما **قول** في المذهب دون الغالب ووجهه ان الزيادة في  
 كل ظن هي اقرب الى ادان به **قول** في ثلثه عا الظن فيكون موقفا في قول **قول** متى وعز  
 يتوخى في ما لا يثبت الا العلم او الخبر **قول** في عجز وعجز **قول** في العقبه قد فهم ان خبره  
 بعينه وان لم يحصل ظن وهذا اعتد بالظن في انما ول يكون معناه خبر غير عرقه وقوله  
 او غيره يعني شوا الا ما زان يكون خبرا لفاست كتابا في الامارات بشرطه انه انما في الظن  
 وانما خبره في عجزه وان لم يحصل ظن وقيل لا اذ جرحه الله وينا عا الغالب انه يحصل معه الظن  
**قول** في هذا انما في ما قلناه هذا ظاهر في مخالف كلام الفقيه وان مراده بالخبر الله واد  
 بالتمسك المقيد مسئلة الواو لمن هذا في الشرح عيب تلك من غير عمل كما خلا الامر فيها  
**قول** في خبر السهادات و ذلك لقوله تعالى الا من شهد بالحق وهم يعلمون وقوله علم على  
 متعلقا بشهادة الاذعان ولكن هذا اذا امكته العلم فان تعدد سجد بالظن في كل الشوا  
 عا الشواهد الاحتكام والعدا له في علم الحقائق وادون الحنايات وما شهد فيه بالاشهاد والشوا  
 عا كالكاليد بلا طريق لاشهاد به في هذه العلم فما بال ظن **قول** في الاذن علم انما يستخرج  
 علنا هذه العباد في الظاهر انه لا بد من ان لا يدخل له مبدية لم يحصرها في كل له نكاح  
 واحد من شوا لغير اربابا اربعت هي واما من امة او غير ذلك ولا شك في الجواب وقد قال  
 هذا ويوجب احدا ان لا زاد اذا التمس رصعة يتناحوروات البان ان مراده بعلم من جهة الظام  
 وقال السيد احمد عا ان في الفتح عا العباد من لم يعلم ايمانهم علماء وهذا ان كان محما  
 في نفسه لكنه خرج من هذا الفصل الذي جعله لما جعل في العلم **قول** في حيث يتا في  
 جميع الشوا منهم من يوجبوا يتبعهم بالله ومعجبه الزوايه قال في ضعيفه له يتبع انما  
 في التمس له في ثوب بظاهر وجهها معصية لها امير العبيد من الغايده وهذا ان كان

في المذهب  
 في المذهب

حاشا لولا في العشرة لانه اكثر ما في شعبة منهم من نكح طولا ليست له به لانه لم  
 جعل الخطا في هذا الكلام قال سيدنا وعلته سبيل عن عترة زواطهم وتبعه حشده وعكس  
 الراوي فان قبل الفلوه في القلب المختص بخورة فيلقت له بصا عا باناس الوتر في الخطر  
 وقد قال بهذا في كتاب قواعد الاحكام لبعض من وقال لا وجه لقول الزينة انما هو ما لا يثبت  
 في توبين وهذا الاشكال يرد عا قولنا مع عدم الظن **قول** في قوله لو لم يثبت هذا الفصل  
 من مجمع عا خليل لكن وسطا او مضارعا ثم رجع الى احكامه كلام عا خليل وقال في  
 كتابه دجنا له اما في الشيخ **قول** في خاص من صلات هذا انما عا الله والمشروطية  
 تعصه له في الاخر كقول الهدية انما تعصه في كذا في شك هاجل من غير ما عا في  
 عا الذين ان كان والافعل الزكوة ثم يعين الزكوة في الزكوة وشيا في مزيد فاب في هذه  
 ان شاء الله تعالى **قول** من عا الفضل في الكلام المستعمل وقوله لم اظفر موضع في رصعة  
 شخ في مصلحته ذكر في عن هذا الموضع في كونه في حشده فوت وقب الاحكام  
 والامطار او المكشوف فكل اما انما في وقت المصطنع في روي في توبين واما الحاشية  
 المكشوف وفوت ومنه الاحتكام فلا بد ان يكون الظاهر اكثر وقيل لا فرق واما ذكر المختار  
 والامطار اذ احده له الامر في احاد من لكن في هذا اسكال عا قوله لم يثبت في رصعة  
 عا الوقت **قول** في النوع الثاني واما عا عا في كل موضع متواظف لا لكن بنا عا في كل  
 انه لم يثبت من حصول الظن في كل ولو ظر لما كك كذب لسا هذا ان كان مقاد لم يحمله الحكم  
 شهادته وان كان غا الحكم عا ما ذكره بالله **قول** في خبري ايو مصر عا بالله ان يجوز  
 ان يحصل العلم خبر احدا قال في موضع فو حصل ذلك لما حكم به في غير الحديث فيهما لانه لم  
 في عا بعينه فيما قال في موضع في كل من خبر الواحد حكمه في كلامه في موضع عا  
 لم يثبت عليه في هذه المسئلة **قول** في كذا في طهارة الاشياء الا في عا الظن لعل  
 في كل انما زاده في المذهب لكن عا عا بالعال وبمحل انه في المسئلة في مثل فها في مشه لولا  
**قول** في علم وحوله في العلم وعق هذا في العجم اما في العجم عا بالله في المذهب وعق  
 الهدية ما علمي وشعق عا حوا في كل المود في الحق **قول** في قوله في انواع الاخره هذا كذا  
 عا خليل واعلم ان كلامه قد استلزم بيان الظن والشك والوهم اما الظن فحقيقته بعينه بالقلب  
 في احد المحجوزين واما الشك فحقيقته خطو امين في الجبال لم يثبت له احد عا الاخره اما الوهم  
 فهو المزج من مزج خاطرن بالبال اذ اثبت هذا ظن ضعيف هذا القسم ووجه في كل  
 انه قسم اليه في غير في الظن الشك في هل سبيل لذلك الاشتمال من منه الحيوان لا انما  
 فيجوز الثاني انه شكي لشك ظنا هو خطا في المعنى ولما لم يحصل فيه قرنان مستويان فهو  
 ظن مطبق وما لم يحصل ذلك فيه فهو شك في كل ذلك داخل في حقيقة الشك في الظن  
**الثالث** انه ساء الوهم وهو المزج في شكك وليس كذلك الرابع **قول** في ان ادفع الاحتكام



























[illegible][illegible]

۱۰۰

المستحق ما كان  
دو المصل







[illegible][illegible]

في الزمان لا يحل  
الحاكم ولا يحل له وحالف  
الصلوة الصلاة فانه لا  
بعد هذا اذا شئتم



[illegible][illegible]

وان ما خرج من غير السلسل  
لا ينصر الوضوء







ومن اراد ان يعرفه وانى وعاشه فسقته وعن احد شيوخنا باكل علم الحروف **والكتاب**  
**الخامس قال العسل** قال لعل للملك ان اثلث في العسل بما فيه الصبر والفضل والبر والحق  
واما ما قيل ان العسل ينفع في داء الحمى قد دله الله والحق في هذا العسل وهو انما  
يصل الى ايدى اهل العلم من الدماء متعبا بها منها فلهذا لغيره وسبيلها والبول وهو الصبر  
سما على العين والوجه من الغسل انما هذا يعقل ما روي في ان العسل للموضع الذي  
يعسل به فهو مسك هكذا في الصراح واما في العسل في الشرع فهو ما جاهد السام فيه الرشد  
والجود القديم عرفه واما له مع البلوك **قال** ان الله في سبيله في الصراح الى مسدده واما الله  
والو دى فلهما عن المرقى قد تبدل الورد في الغل انما رشي صبا له رافقه من سميت  
لما نازف منها من الدماء هو بعض علقه له مع بعض طبخ ورج العين باضا وقد يصغر للور ويحمر  
او احمده فقهته في اللحم في هذه المراء امر فيكون قد خرج والجله عليه ان يستقر في **قال** عا  
حمله او يهوى له بانه هو خلافا له فيحصل **قال** فان قد مضى ذكر كل جهل  
الذي له من العلم ما به واما ذكر الاختلاف في هذه نظر له في انما علم انما نفسه الذي  
المفاده انه لو وجد هذا من غيره كذا الاختلاف في العلم او القصد ان يعقل في العلم على الاختلاف  
فيه نظر له فاسل على اختلاف في الحرف وبه لا يسمع ان يكون للعلم حكم مع الاحكام على انما في  
علمه والشوق في **قال** لم يكن كما جاهد عليه المراسل في هذه حرج في كونه ان  
خرج من عند شيوخه وجبا العلم وبه لا يكون في موضع بل يكون منه وان لم يكن قد اعتقل من  
يكون جميع العلم لا يكون احد يعرفه في موضع بل يكون منه وان لم يكن قد اعتقل من  
الحوادث انه قد عرفه عن اولها وعرف بالله في هذه العلم حتى يسبقها اذاست هاتين  
المسائل انما سبق الى والشوق وحب وان يسبق بهما لم يمت كذا ان شك فيها حلها في العلم  
على ما تقدم وما له على العلم ما بينه ان سبق في بعض هذه الشوق وسبق فيها على العلم  
العلم من ان كان العسل لم يمت وعن احد من الذين يقولون في العلم الشوق فقال الاخرون انما  
وعرف بالله وحسب ان كان العسل هو ان سبق الشوق و نظر الى او سبق فيه كما خلافا  
لما به في العلم واحد في العلم ان الشك يخلص من هذا العلم ان كان لا يوجب العسل الذي هو  
ما هاجت في العلم والشوق واسبق الى في العلم والشوق ولا في العلم والشوق لانه قد عرفه  
في سبيله التوب للعلم من ان سبق له لا راجح لا اداسبقها وقطاعه ان كان في العلم والشوق  
شرحا ذكره لبعض من يد في الشرع وحى في **قال** انما هو شرط فلو مسك فيه العلم  
في سبيله الشوق من ان سبق الى ولا عسل عليه وقد ورد حوان اجدله فاذا كان في سبيله  
العلم والثاني فاذا كان في العلم الذي في الشوق فعلى هذا مفيد الاول في شره واحتاج الى العلم  
يقا الى هذا انما على ان لا راجح في الشوق في انه يعقل **قال** لا يسل احد في سبيله  
قد اطلوا في سبيله التوب **قال** في الحديث سبق في العلم في انما على في سبيله العلم

[illegible]







[illegible][illegible]



[illegible][illegible]



[illegible][illegible]



المتأخر الثاني قوله التراب الطاهر الى اخر الفتوى والاربع قد اتممت عليها فقول  
 مفضل خرج ما عدا التراب من لصيد اسم التراب بلا خلاف وما عداه بحلفه قوله تعالى  
 طاهر الخ والخصوف في الذي ثبت لقوله تعالى والاربع الطاهر خا ناله في قوله تعالى طاهر  
 طاهر لا يعقل المدين لان من التبعيض قال تعالى ويحيى ويحيى ويحيى ما كان من الارض كل  
 دخن والحطاة قال التراب يوحى بالارض وكل ما عليها قال والاربع يوحى بالارض والاربع يوحى  
 رجع اذا خلط الخاتمة التراب لم يطهره احد الاضافه جاز ومنه من اعترا ان يكون قلبي  
 فانما الماتة على قل التبعيض بالمعصية من الله والاربع على رجع يوحى ان الاربع على رجع  
 بالذكرة فيه كالتراب الخا شاة ويحذف ذلك واما عن الاربع المعصية فباري قوله الماتة الخا  
 المذكور هل من شرطه ان يسبل والاربع من رجع يوحى وان لم يثبت فاشارة على الاربع المعصية ان  
 ارسل المدينه نسخته وقد ثبت منها ما عليه قوله الذي نقول بالدين قال يوحى الى الاربع  
 قوله يخرج الماتة على قل الخا خلط باله خلاف ما عليه كمالا واستعمل امانا في نسخته الوحده والمات  
 بصره ان يوحى فاما نسخته قوله ولا يربا بالاربع واما الاربعة والاربع على رجب فلو عرف  
 ذلك كان قد غلط صاحب الوفا في ما خرج من هذا الخا حله التراب بالاربع فاما رجب فلو عرف  
 التراب قد اوحى واما ان كان التراب متعلقا بالاربع فاما ان كان التراب في الارض فاما ان كان  
 راي ابيه العزم والاربع من رجب ان كان التراب في الارض فاما ان كان التراب في الارض فاما ان كان  
 راي ابيه العزم والاربع من رجب ان كان التراب في الارض فاما ان كان التراب في الارض فاما ان كان

**الموضع الثاني**

المتأخر الثاني قوله التراب الطاهر الى اخر الفتوى والاربع قد اتممت عليها فقول  
 مفضل خرج ما عدا التراب من لصيد اسم التراب بلا خلاف وما عداه بحلفه قوله تعالى  
 طاهر الخ والخصوف في الذي ثبت لقوله تعالى والاربع الطاهر خا ناله في قوله تعالى طاهر  
 طاهر لا يعقل المدين لان من التبعيض قال تعالى ويحيى ويحيى ويحيى ما كان من الارض كل  
 دخن والحطاة قال التراب يوحى بالارض وكل ما عليها قال والاربع يوحى بالارض والاربع يوحى  
 رجع اذا خلط الخاتمة التراب لم يطهره احد الاضافه جاز ومنه من اعترا ان يكون قلبي  
 فانما الماتة على قل التبعيض بالمعصية من الله والاربع على رجع يوحى ان الاربع على رجع  
 بالذكرة فيه كالتراب الخا شاة ويحذف ذلك واما عن الاربع المعصية فباري قوله الماتة الخا  
 المذكور هل من شرطه ان يسبل والاربع من رجع يوحى وان لم يثبت فاشارة على الاربع المعصية ان  
 ارسل المدينه نسخته وقد ثبت منها ما عليه قوله الذي نقول بالدين قال يوحى الى الاربع  
 قوله يخرج الماتة على قل الخا خلط باله خلاف ما عليه كمالا واستعمل امانا في نسخته الوحده والمات  
 بصره ان يوحى فاما نسخته قوله ولا يربا بالاربع واما الاربعة والاربع على رجب فلو عرف  
 ذلك كان قد غلط صاحب الوفا في ما خرج من هذا الخا حله التراب بالاربع فاما رجب فلو عرف  
 التراب قد اوحى واما ان كان التراب متعلقا بالاربع فاما ان كان التراب في الارض فاما ان كان  
 راي ابيه العزم والاربع من رجب ان كان التراب في الارض فاما ان كان التراب في الارض فاما ان كان  
 راي ابيه العزم والاربع من رجب ان كان التراب في الارض فاما ان كان التراب في الارض فاما ان كان

**الموضع الثالث**

المتأخر الثاني قوله التراب الطاهر الى اخر الفتوى والاربع قد اتممت عليها فقول  
 مفضل خرج ما عدا التراب من لصيد اسم التراب بلا خلاف وما عداه بحلفه قوله تعالى  
 طاهر الخ والخصوف في الذي ثبت لقوله تعالى والاربع الطاهر خا ناله في قوله تعالى طاهر  
 طاهر لا يعقل المدين لان من التبعيض قال تعالى ويحيى ويحيى ويحيى ما كان من الارض كل  
 دخن والحطاة قال التراب يوحى بالارض وكل ما عليها قال والاربع يوحى بالارض والاربع يوحى  
 رجع اذا خلط الخاتمة التراب لم يطهره احد الاضافه جاز ومنه من اعترا ان يكون قلبي  
 فانما الماتة على قل التبعيض بالمعصية من الله والاربع على رجع يوحى ان الاربع على رجع  
 بالذكرة فيه كالتراب الخا شاة ويحذف ذلك واما عن الاربع المعصية فباري قوله الماتة الخا  
 المذكور هل من شرطه ان يسبل والاربع من رجع يوحى وان لم يثبت فاشارة على الاربع المعصية ان  
 ارسل المدينه نسخته وقد ثبت منها ما عليه قوله الذي نقول بالدين قال يوحى الى الاربع  
 قوله يخرج الماتة على قل الخا خلط باله خلاف ما عليه كمالا واستعمل امانا في نسخته الوحده والمات  
 بصره ان يوحى فاما نسخته قوله ولا يربا بالاربع واما الاربعة والاربع على رجب فلو عرف  
 ذلك كان قد غلط صاحب الوفا في ما خرج من هذا الخا حله التراب بالاربع فاما رجب فلو عرف  
 التراب قد اوحى واما ان كان التراب متعلقا بالاربع فاما ان كان التراب في الارض فاما ان كان  
 راي ابيه العزم والاربع من رجب ان كان التراب في الارض فاما ان كان التراب في الارض فاما ان كان  
 راي ابيه العزم والاربع من رجب ان كان التراب في الارض فاما ان كان التراب في الارض فاما ان كان

ب



[illegible][illegible]















[illegible][illegible]



نعم الدم  
اطنه مع

[illegible]







[illegible]

فالسنداء

[illegible]



























[illegible]

۱۰۰

في الحساب المالك لأمير المؤمنين

[illegible]

لا بد من جعلها مستحسنا  
والثاني هو ان يشترط ان لا يجمع مع  
ويعلى لا يذوق هذا كما وانما لا  
مذاقه اياه وهو عذيق ~~مذيق~~ مع



[illegible][illegible]



هو العالم من الشيخ

[illegible]















تَبْلُغُ قُلُوبَهُ إِلَى أَهْلِهَا بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَذَانِ وَالنَّظَرِ بِحَسَنِ الْعَوْدَةِ كَرِهَ  
الْحَقُّوعُ وَمَا وَعَدَ مِنْ عَذَابِ الْعَبْدِ وَكَدَّ أَزْوَاجَهُ الْكَافِرَ عَنْ زَيْدٍ قَامِدٍ وَعَنْ زِيَارَةِ  
أَنْتَ عَاظِلًا عَمَّا سَمِعَ مِنْهُ لَذَانُ حَيْمِلُ عَائِدَةً حَرَجَ بِهِ إِلَى الْخَانِ الْخَائِفِ **قوله** فِي الْخَائِفِ  
فِي جَدِّهِ لَمْ يَنْهَاهَا عَنْ لَذَانِهَا لَكِ إِجْرَاءُ وَأَمَّا لِلْحَقِّ فَقَدْ هَبْنَا الْمَنْعَ وَأَحَادِشَ مِنْ أَلْفِ نَفْسٍ  
وَقَوَى كَرِهَ وَلَوْ قَدْ زَوَى أَنْ يَلْزَمَ الْأَذْنَ قَبْلَ الْإِذْنِ فَقَالَ اللَّهُ عَلَيْهِ مَا حَكَمَ عَانَ أَنْ يَحْكُمَ عَلَيْهِ  
الْبَلَاءُ فَكَلَّمَ الْهَارَ وَصَوَّاهُ الْهَارَ بِمَنْعِهِ لَمْ يَأْمُرْ بِالْعِيَادَةِ مَقْصُودُ بِلَالٍ وَبِهِمْ وَلَيْسَ  
بِلَالٍ تَعْلُوهُ وَأَمَّا مِنْ مَقْصُودٍ مِنْ حَبِيبَةٍ مَنَادَى أَنْ لَعِيدًا مِنْ قُلُوبِ الْمُنَافِقِينَ خَدَّشَ أَنْ يَتَوَكَّلَ  
لِقَبْلِ شَيْءٍ وَبَصَفَ بِشَيْءٍ صَغِيرًا **قوله** فِي السَّادَةِ بَيْنَهُ أَنْ لَمْ يَسْتَقْبَلْ أَحْزَاهُ وَفِي سَبْعِ الْأَنْبَاءِ  
أَنْ تَعْبُدَ وَلَا تَكْفُرَ وَالشَّاهِدِينَ أَعَادَ **قوله** وَأَنْ كَانَ كَرِهَ وَجْهَ الْكُفْرَانِ أَهْلًا  
عَلَى الْمُنَافِقِينَ وَبَقِيَ مَا لَمْ يَحْكُمَ عَلَيْهِ لِيَلْزَمُ فَإِنَّ **قوله** وَكَفَى مِنَ الْمَضَرِّ قَالَتِ السُّرُجُ الْمَوْجِدُ  
عَادَهُ الْمُنَافِقِينَ وَأَمَّا السُّرُجُ فَعَلَى الْخُفُوفِ فَبَلَّغَ فِيهِ وَبَشَّرَ فِي **قوله** فِي السَّادَةِ سَبْعَ سُرُجَاتٍ  
فَالْأَذْنَ لَمْ يَنْهَاهَا عَنْ تَابِئِهِ وَأَتَادَ أَنْ يَنْعَبُوهَ لَحْلَهُ هَكَذَا **قوله** وَجْهَهُ أَلْفَ نَفْسٍ  
**قَالَ** يُشْجَرُونَ أَنْ يَعْطِيَ سُرُجًا أَنْ يُوْجِدَ مِنْ تَعْطِيهِ الْإِمَامُ مِنْ مَا لَمْ يَحْكُمُ وَجْهَ فِي لَذَانِهِ  
ضَا اللَّهُ عَلَيْهِ لَعْنَتِي إِلَى الْعَقْرِ الْمُنْفَعِ مِنْ عَزَمِكَ قَامِدٌ مَوْجِدًا بِأَحْدِثِ أَذَانِهِ أَحْزَاهُ فَتَلَا  
بِهِ عَنْ الْأَذَانِ وَفِيهِ **قَالَ** الْوَاحِدُ الَّذِي يَكُونُ عِيَادَهُ كَعَمَلِ الْبَيْتِ وَبَلَّغَ بِأَنْ هُنَا وَفَقَدْ  
كَانَ الْعَوْدُ فِي بَعْضِ الْمُنَافِقِينَ وَصِيهِ أَوْلَا مَا أَمَّا وَالْمُطِيبُ فَقَوْلُهُ أَنْ يَكُونَ لِيَنْصِلَ إِلَى الطَّهَارِ  
خَيْرٌ مِنْ بَعْدِهِ أَنْ يَنْصِلَ إِلَى الْوَضِيئَةِ أَنْ يَنْصِلَ إِلَى طَهَارِ الْأَذَانِ وَالْمُطِيبُ عَمِلَ كُلَّمَا  
نَفَعَهُ عَوْدَ الطَّوَارِقِ قَالَتِ الْأَحْزَاهُ لَوْ أَنَّ زَيْنَ **قوله** يَعْطِيهِ لَوْ أَنَّ قَوْلَهُ يَكُونُ ضَلَالَةً فَاسْتَدَ  
بِالْأَذَانِ بِمَا لَمْ يَنْهَاهَا عَنْ جَرْدِ مَا جَاءَهُ مِنَ الْحَصُولِ الزُّرُوقِ **قَالَ** ضَا اللَّهُ عَلَيْهِ لَمْ يَنْهَاهَا عَنْ لَذَانِهِ وَلَكِنْ  
مَأْوَاهُ فِي كِبَارِهِ إِلَى اللَّهِ وَتَوَلَّاهُ هَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولُهُ وَمِنْ كِبَارِهِ هَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ  
أَوَّازَهُ بِمَا وَفَّقَهُ إِلَى الرِّجَالِ جَرَّ إِلَيْهِ قُلْتُ هَذِهِ أَهْلُهُ أَدْنَى أَهْلِيهِ تَعْبُدُ لِحُفَاةِ وَأَيُّهَا  
أَنْ يَنْصِلَ لِسَانَهُ وَأَحْضَرَ ذَلِكَ طَرْفِي لِمَعَارِضِهِ بَدَّضَهُ أَمَّا بَعْدُ مَا جَاءَهُ مِنَ الْأَهْلِ الْوَضِيئَةِ  
هَذَا أَهْلُ صَلَاتِهِ وَبَعْدَ الْإِيمَانِ وَقَدْ لَمْ يَخْصُفْ لِي مِنَ الْحُلِيِّ إِلَى الْوَضِيئَةِ وَجْهَهُ كَبَرَتْ لَذَانِهِ  
أَنْ يَنْفِرَ أَقُولَ الْوَقْتُ الزُّرُوقُ يَعْبُودُ الْمُتَعَبِّدُ لَمْ يَنْفُذْ بِمَا جَاءَهُ مِنَ الزُّرُوقِ فَتَلَا **قوله** وَجْهَهُ بِمَنْعِهِ  
الْحَدِّ لَمْ يَقْطَعْ كَبَرَتْ حَيْثُ يَكُونُ وَبَعْدَ نَصَانِ الْعَوْدَةِ طَهْرَةً **قوله** فِي التَّامَّةِ وَفِي الْمَرْفُوعِ  
الَّذِي لَمْ يَحْكُمُ عَلَيْهِ فَاسْتَحْتَبَّ مَا بَيْنَهُ الْأَذَانِ وَالْمَرْفُوعَ فِي الْمَرْفُوعِ **قَالَ** الْوَاحِدُ الْأَذَانُ قُلْتُ  
الْمَرْفُوعَ فِي مَقَامِ مَضَرِّهِ الْأَذَانُ عَادَ وَقَالَ الْمُنَافِقُ فِي الْمَرْفُوعِ مِنْ أَقَامَ مَا نَسَبَ لِلْأَذَانِ أَحْزَاهُ  
الْمَرْفُوعَ عَنِ الْأَذَانِ وَعَبْدَ الْمَرْفُوعَ كَعَدِّ أَهْلِ الْبَيَانِ **قوله** أَنَّ التَّكْبِيرَ أَوَّلُهُ مِنْ بَلِّغِ  
أَحْزَاهُ مَا لَمْ يَنْصِلَ فِي الْبَاقِيَةِ تَلَا وَدَنْجُوِي لَمْ يَدِي أَحْزَاهُ لَمْ يَرْضَ كَفَاهُ فِي سَافِطِ  
مِنْ الْحَرِيِّ سَفِطَ عَنْ لَمْ يَدِي تَلَا وَدَنْجُوِي عَادَ الْعِلْمَ أَحْزَاهُ عَنِ الزَّيْدِيِّ لَمْ يَدِي

[illegible]

من الغرور وعكس البسبي



[illegible][illegible]

المسلمين  
والسيدنا محمد

مطابق



[illegible]

الاضحى

[illegible]



















[illegible]

والعقيدان المصلحان النفسان والسياسي  
صنعهما في الارشاد فخرهما

[illegible]

وذكر في بعض النسخ ان هذا هو قوله تعالى  
والصالحون ينفون عنه ان كان في الشهر وسائر  
الاناء معلوم











[illegible]

9 years

[illegible]











[illegible]

عنوان مصر

[illegible]







[illegible][illegible][illegible]







[illegible]

وَصْرِيَّةٌ وَمَمْلُوكَةٌ

علی

[illegible]

9.



[illegible][illegible]







[illegible][illegible]







[illegible]

وہو علیہ السلام

[illegible]



عنه من قولهم ان سئل من اجله عمن قال به انه ان سئل ان الامامة في الصلوة كعهده  
ان يهلل ذلك للصورة قوله في الخامسة من لو كان دخل معهم في الصلوة والوجه  
هو ان ادخل معهم في الحديث فقد رتب احكام الاول فلهذا ثبت ان يكون في بعض من  
الاولى اركان قبل الزرع والوحاد وحكاية عظم فحاشبه في الوصفه قالوا بانه لو قصد  
بالوجه انه بعد الحديث قدم من قبله استئنافا لصلوة بهم ونوعا اخر لصلواتهم او بالوجه ان  
بالوجه انه هذا اختلف لما في الخبر من انه لا بد في المستحالة ان يكون قد استأنف احكام  
الصلوة منه لا يابط فلا بد ان يكون قد استأنف احكامه قوله في السادسة ما داموا في ذلك  
الاولى في احوالهم وان في ذلك الاول فلو كان الحديث في الخبر فقال العفة والعفة  
في الخبر لا يختلف هل يدعي من الاول في نص في خبره الشهود مثل وعرف عنه بانه بعد خبره من الحلية  
وعنه بانه بعد الفقيه موضع شهيد امام وقال السيد كان الاستدلال على امام في زمان  
الصلوات في بعض عن الزيادة وان في نصه وهو ما يندرج في كل من شرط فان اوردنا في الواجب  
الصلوات بعد الحلية ونجد واعتدل بهم ليلنا خاوي عن من الامامة وتسل مقدم الحلية  
فقد نعلم عن ترك الامامة في المعتقد ان لو لم يغفلوا الواجب جميعهم بعد الحلية  
بعدوا فاننا لا بد ان الحلية استلزم من ثم خبره وتعدل بهم وان لانه الحلية اهم  
من الحلية في حقهم في بعض عن الزيادة الشهود مثل ونه نعلم ان الزيادة الفقيه مطلقة  
في كانه عا الفقيه بعد الفقيه ما داموا في الكس فلا يكون له من غير خلاف لانه ان شرط  
الامامة في بعض من في الصلوة وتسل بل يكون عقب الحديث عن غير ذلك مثل وعرف  
عنه من قوله ان لم يكن عليه في الجموع عن عهده لا يجوز الخروج من  
ابده مع امكانه فان الموقر في حديثه مع الفقيه قوله في السابعة بعد الحلية  
في الصلوة عظماء في الامامة ان هذا امر حجة والوجه انه كمال امام لا يجوز ان يتركه  
الشيخ قال لا بد من قوله فان لم يسل الفقيه من نصه ما في حاز وفيه نظر في  
ان لم يسل الفقيه يعني في قاعدة ادعت هذا فالوجه عليه الفقيه بعد ادعائه الشهاد فان لم  
يعد بطلان صلاية كاتبة بطلان صلاية الاول في تركه كانه العفة وهو مروي عن المهدي وابي  
عبد الله في قولهم واما وجب عليهم الاضطر فان سئلوا اقول سئلوا اقال العفة يعني من حجة بطلان  
صلاية نظر عن المهدى مثل قال في منعه ان يعرف فانما يقول الفقيه كرهنا الامام  
عنه بعد ذكره الفقيه واما ان وقع صفلا فانما حازهم الاضطر والزوج من الامام لانها له  
مروية فاشبهه بطلان الحرف لم يثبت في ان يرد ان لم يسل في تشهد الامام لم يسل  
انما قالوا بانه لا يسل في الزيادة عظماء على الامام الاول في موضع خبره قال العفة يعني  
في حجة بعد ان سئل عنه كما استدل الاول في كلام الشيخ استأنف ان ذلك في موضع  
الامامة قال في سنده الكتاب انه كما لم يسل في حجة ونبهه شبل من فاشبهه كفه

[illegible]



[illegible][illegible]







[illegible]

يطلب الصانع لما يشتره وما الرقصان فلذلك الصنوع أو الشهد المرقوم أو الصانع على أنه فيحتم  
يقول انه استوفى له قوله والزيادة والقصان وما بها علفان بالمد كآخرة الحرفان لانها فاسيان  
قوله والحضانة الغرض دون الفل قال في الشرح عما فيه بقية من الغرض وحده وهذا  
يوجب الموقول ان يريد الرقصان الظاهر المقاصد والظاهر عما في النوايا كالموقف وغيره  
قال في ان يريد المعلقا بعينه الرقصان كالشهاد بالثبوت وهذا هو الذي في موضع المهادي  
ببيان ما من هذا انما الله تعالى قوله هذا افعله علفي والشهود دون الشهود هذا في موضع المهادي  
عما في قام في موضع حلو من اجله في موضع فام فلهذا في الحق له ان في موضع شيوخ  
يقوه ما في المجلد الكون الجليل علفي وهذا في موضع المهادي انما في موضع الفعل قوله  
بالرستوا فاجاب هذا حيل الموضع وقوله في موضع من المهادي انما في موضع الفعل قوله  
وبالعلم على وصف قد تلك شيعات وعرفوا في موضع من المهادي انما في موضع الفعل قوله  
قوله وان عادله بعد استوفاه فاما بطلان قول واوردت الامام والموت والمفرد في بطلان  
الامامة فيحتمل انما في مقام واجب والمناصب واجبه وهذا في موضع من المهادي انما في موضع الفعل قوله  
المخطوط في بطلان المهادي قوله في موضع من المهادي انما في موضع الفعل قوله  
فيكون العتق قال في مذكور في الدعوى ما في موضع من المهادي انما في موضع الفعل قوله  
وعنه قوله والوقت في موضع من المهادي انما في موضع الفعل قوله  
فيكونه حجب في الفرض في موضع من المهادي انما في موضع الفعل قوله  
قوله عتقوا ولما ان عتقوا في موضع من المهادي انما في موضع الفعل قوله  
فيكونه حجب في موضع من المهادي انما في موضع الفعل قوله  
ما به لاخرى ان في مقام المهادي انما في موضع الفعل قوله  
فيكونه حجب في موضع من المهادي انما في موضع الفعل قوله  
المشوق لعنه تحسبه في موضع من المهادي انما في موضع الفعل قوله  
يتم الغرض من هذا المهادي انما في موضع الفعل قوله  
كل التواكل في موضع من المهادي انما في موضع الفعل قوله  
الشيء في هذا المهادي انما في موضع الفعل قوله  
فان الرضا الله عليه واله انما في موضع من المهادي انما في موضع الفعل قوله  
وذكر في موضع من المهادي انما في موضع الفعل قوله  
الظاهر في موضع من المهادي انما في موضع الفعل قوله  
هذا المهادي في موضع من المهادي انما في موضع الفعل قوله  
فيكونه حجب في موضع من المهادي انما في موضع الفعل قوله  
بطلان خلافة قال في موضع من المهادي انما في موضع الفعل قوله







اذا ذكر عقيب المقدس بحقه وقيل ان الخبر يرد الا اذا شامه وقام كقولنا ان لم ينفرد  
فقد شهد بعد الواجبه وان تعدت ما خارجا عنه لم ينفرد اصابها بعد وهو ان قاله  
قوله وان سائر متلبين بطلت ظاهر كلام الهادي انها تعلل على حال شواك من عدم ار  
شهاوى نوى الخروج اما لان السليم لحيل الضلوه وقال به الله المراد به اذا نوى الخروج من ارضه  
فاما من عريفه فلا يسلط لكن في القطع الشارح من القرآن قال ابو بصير وهو محل كلام الهادي  
ظاهره ان ذات ذلك فعل فاما ان يكون التسليم في موضعه ان كان في موضعه يقول ما له  
القديم يحتاج الى التيه الحريه والمجاهد في الحجاج في موضعه يقول ما له  
نقصه التسليم في الخروج اول نقصه اما ان يقتضي التسليم فقط ان قصد التسليم بطلت فاما ان  
نقصه بطلت عند الهد وبه خلا فان يريد والتا صري وان قصد التسليم بطلت فاما ان  
الخروج بطلت عند الهد وبه وعنده بالله ما سئل وحل قوله ولحد وان قال لا يرد وقد قيل ان  
وهو بطلت قولم بالله في القسم الثاني قوله مقصوده منتهى الى اخره وقد ذكر في الملل  
وتركها رابعا وهو المتبادر المقصود وحل واما تركه لان المتبادر المستطاب ان يكون  
عنه موضع وان يعلم انه في غير موضعه فكل حين هو مقصود وليس كل مقصود متبادر  
المقصود المعبود وقال الامام في اسقط موضعها رابعا وهو المتبادر المقصود ومثلا لما في  
فصل الفراه شهوا هذا المتبادر الكونه في غير موضعه وغير مقصود بل لم يعبده ومثله في الوصيه  
بعد ذكر السيد في قوله اذا ان اسير في حال الركون فكبر وقرأ غير فاضد غير متبادر  
في غير مقصود قوله مظنا منه انه لم ينفعل اقل لان الركون موضع التكبير لم يعبده وصورة  
لغير المقصوده غير المتبادر وهو ان يريد على المسنون في موضع علمائنا رايد وذكر في الملل  
في قوله معان يريد ان يكره في غير محل هذه في غير موضعها فلم يكن متبادر وحل ان  
السيد اسطره ان يعلم بانها في غير موضعها وقال السيد في بعض اراد ان يكره في موضع التسليم  
فيح او اذا التسليم في موضع التكبير فليز قوله ان لا يكون فعلا كليا وحل التكبير ان  
يريد عاصي شيعي وفي الوصيه عن بعض المذاكرين قلت وحل ان يبعث لغيرها الا  
صلاه لئلا عند الخلاف وحل ان يريد عاصي شيعي ليريد عاصي في حد المستطاب من الامام قوله  
في الملل نظما محل الخلاف اسبقا لزيادة قوله في الثانية من فراه شهوا هذا المتبادر  
اما في العرف فبطل ان يبلغ فعلا كليا لان هذا مبتدأ مقصود قوله في الثالثة متبادر الكلام فيه  
يعني في الشك في الركن قوله في الرابعه سيد للتبوي وتقدم الخلاف وما ذكرناه هو اوضح  
وفي الشرح عطف اذ اجهر في ثلثه العشا او في المعنى مبتدأ لصلوه وهو ضعف قوله في  
الخامسه ولما هو عليه لان ما يقتضيه فعل دخيله في الصلوه لا يسجد لجله كذا اذا ترك المبدأ  
عند الهادي قيل وعنده بالله اذا ترك سجده للشهو له بعد البخل وقال ان عن رواية في  
سجد ما فانه وحل لا ترك لاجل ضعف الامام اوضح الوقت لان في كل صلاة تقع لاجل

[illegible]











[illegible][illegible]



[illegible][illegible]

والله اعلم















[illegible][illegible]















حسین

وعد من رطخامه  
وشرابه في يوم  
الاضحى الى يوم  
من ماله كتبه  
له عبادته شدة الف  
شدة رواه في  
الغنية







[illegible]

॥७७०३॥

[illegible]

وَالسَّاعِرُ الْعَمِ الدَّيْعُ سَلَمُهُ مَرَّتَانُ وَصَلَتْ



قولي يا بني انا والله احد الله واحد الله  
 يا بني انا والله احد الله واحد الله  
 يا بني انا والله احد الله واحد الله  
 يا بني انا والله احد الله واحد الله

وغير ذلك من  
الاصناف

نام و سurname















والجرح يعاد في مذهب شريكه أوجه الحق لا يعاد مطلقا ولا إذا رخصا ولا بالانتعاش  
موضح الخاضع فقط **قول** في السابعة أنه لم يوجد لها حق من جرح ما ينكح البعض عليه  
وأن وجد ما نال **قوله** أنزاع الضمير الفصل وأعاد الضمير في الآية قوله أو إذا رخصا ولا ينكح  
المواضعة البتة أو الكفر بقتل الكفر ونعم لا بد من أن ينكح بضلع الجرح **الجواب**  
**قوله** من مشيعة هو ذلك العهد الذي علمه في سائر العسلات وفي الماشي طويلا فإنه  
المواضعة في الزمان لا الشبهة فكذلك هو لأن ذلك كسوف لم يبقه أحد من الجرح  
ولما ذهب إليه من الجرح في ما يتبعه لا يقال أنه كمال العهد الذي خلاف الجرح  
للمه لا ينزع المانع ما ذكره في ما لم يذهب إليه من الجرح لا ينزع ولا أن يلقاه ولا أن  
لا يزال عليه كمنع أو أن يرفقه عاصدا ولا حارا ولا قافه وهو المذهب **قول** في الضمير  
غير خط ومثل ما كان من خطها فممن من خط الكفرين قال لا يجوز الحسن لا كمنع أو أن يلقاه  
لأنه لم يزل هو القبول الذي كمنع به رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله في رواية المذهب  
ليجعل الزنا كالزنا هذا له لانه استوزع منه المزدان يكون خوف الغيبين تحت البرع وهو من  
سقط المصير لأن يكون في الخط الكفرين **قول** في قوله أن يلقاه من قوله أو إذا رخصا ولا ينكح  
مضط هذا أن يكون أحدهما قاصدا أو كمنع أو أن يلقاه من قوله أو إذا رخصا ولا ينكح  
وعن روح الجرح ما فيه **قوله** من مشيعة الجرح أو أن يلقاه من قوله أو إذا رخصا ولا ينكح  
بأيهما من مشيعة يكون هذا أعين ما يعالج في قوله بعد إرجاع البشاعة كقولنا  
وهذا **قوله** في الإحصاء في مذهب سكران من ينكح الماشي **قول** في رواية المذهب  
يعني عليه وآله **قوله** في رواية المذهب ما عدا غيره أي عدا جميعهم فممن من كلفه أن يزد  
الرفق أو بعد عرضه أو وجهه لا يكشف أرمه إلى مشيعة ثم يرد إلى الخطر ليكن الجرح استوزع  
**قول** في عامس واحدة في ذلك لأن الكافر شديد الحسد وخفت هذه الاعتقالات كما هو الصواب  
**قول** في الآية لم ينعظ وأنه في ذلك لقوله في الآية عليه في الجرح والذى وصفت له  
فيعطى رأسه أو من جرحه في خطه فطوبى فإنه بعد من الغيبة وكما في الآية وقيل أن  
الزمن أو قال الماشي ويحل عليه المسك لأن الرسول صلى الله عليه وسلم خطبه في الكفر  
عن الماشية بكن المسك أو أن المسك الذي خطبه رسول الله صلى الله عليه وسلم من المشيعة  
تتم من الرسول صلى الله عليه وسلم على من خطبه أو أن لا يثنى ذلك مخصوص بهم **قول** في  
الذات أو الباضع أو في الرجال فالشرك والذات **قول** في كلامنا من الخطر البتة حادان  
لكن فيه ما لا يرضاه من غير من الخطر والنفق لكن المسك من الخطر الكفر أعيا  
لأنه في الآية الكفر أو الكفر أحد أخاه فالحسن كفته **قوله** في رواية المذهب  
المطرس فإن لم يوجد نبات فاله الإحصاء تركه عما حبه الحسن ذكره في الأحكام وهو

[illegible]















[illegible][illegible]







في آخر الحول أو عشرينه متا قبل وانفساد في آخره عشرينه اخر ان اربعه من الحول ونواهلها عا  
ان النصاب كان كاملا في اول الحول ولا خلاف ان نقصان فيه النسخ في وسط الحول من غير  
قوله في الاصل من ملكه سلطه في اخرها ان لها مقوله في اخرها في كل الحول الخلاف قوله في  
التابعه عن الاصل والمنفساد هذا منفساد غير تفصيل بين اولاد السابيه وعدا ما اورد في  
التابعه فهو كالحراج انه يعم الى الاصل واما عن ما في كذا عندنا قال الشافعي رضي الله عنهما  
في الحول لا خلاف اصابه بعد كذا هل يعم ام لا قد ورد في النصاب بضم قوله وحول بعضه غير  
الحال في هذه الاوصاف وجب مكان في قولنا قد اصابه عا ما في قوله وحول بعضه غير  
من عليه الدين هاهنا وذا كان في قول واحد وما لم يجد على غيره من الدين وقد يكون ذلك  
عالمه كذا في الحول اذا اصابها بعد بعض ايام من الحول وجب الحول اذا اصابه بعد بعضه  
قلنا في ذلك كذا اذا اصابها حلتها بعد بعض ايام من الحول اذا اصابها بعد بعضه  
حول بعضه عا بعض وهذا كله اذا اصابه في وقت الحول ولو اصاب في الحول كذا في وقت الحول  
عليها ان شاء الله تعالى قوله في النصاب الحول المتغير عا ما في قوله في النصاب عا ما  
الحول الا في ذلك عندنا سنننا في ذلك الحول او غير حلتها في قولنا في اموال الصبايه في قولنا في الحول  
انفساد كذا في قولنا في الاصل الحول كذا في قوله في الحول عا ما في قوله في الحول  
الحول الثاني قوله في الحول عا ما في قوله في الحول عا ما في قوله في الحول  
ما في قوله في الحول عا ما في قوله في الحول عا ما في قوله في الحول عا ما في قوله في الحول  
ان اصاب بعد سنين في قولنا في الحول عا ما في قوله في الحول عا ما في قوله في الحول  
الذي في قولنا في الحول عا ما في قوله في الحول عا ما في قوله في الحول عا ما في قوله في الحول  
في ما في قوله في الحول عا ما في قوله في الحول عا ما في قوله في الحول عا ما في قوله في الحول  
واحد الواسعين عن الفسق كذا في قوله في الحول عا ما في قوله في الحول عا ما في قوله في الحول  
والزبد والبار والناحر والروايه التابعه عن النسخ انها لم يلق له علمه وضع الموعود عليه  
وقال الامرواني والنوري هي واحبه لكن خرجها الى قولنا في الحول عا ما في قوله في الحول عا ما في قوله في الحول  
حب العشر في ما لم يكد اصابه الفسق وقال في ما لم يكد اصابه الفسق عا ما في قوله في الحول عا ما في قوله في الحول  
قوله المحزون ومن فسده قبل بيعه للمعاذلة قال الشيخان قوله في ما لم يكد اصابه الفسق عا ما في قوله في الحول عا ما في قوله في الحول  
مثل ما اورد في الحول عا ما في قوله في الحول عا ما في قوله في الحول عا ما في قوله في الحول عا ما في قوله في الحول  
لانه قبله لولا ذلك والافواه في الحول عا ما في قوله في الحول عا ما في قوله في الحول عا ما في قوله في الحول  
مثل هذا اذا خرجها مع العلم بان لولا ذلك لكانت الحول عا ما في قوله في الحول عا ما في قوله في الحول عا ما في قوله في الحول  
الا الامام مثل يعلم الامام انها من مال الصبيته لولا انها من مال الصبيته لولا انها من مال الصبيته لولا انها من مال الصبيته  
اليه فايد وقال ابو عمر اذا كان مذهبك في وجوب الحول كذا في قوله في الحول عا ما في قوله في الحول عا ما في قوله في الحول  
فاختار عدم الوجوب فلا يبيع الصبيته ان لم يمد ماله في حال صغره وكذا في قوله في الحول عا ما في قوله في الحول عا ما في قوله في الحول

[illegible]



[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١







الهذركون متفقان هنا **قوله** عا اصرح في اديها **قوله** في الانبياء عشرة اهل الكرم  
 سقط ما يوجب العلم ان ما كان ما له معين لم يسقط لجماعه ما كان عا معين فاعلموا  
 لم يسقطان المرفوع به عرج فيهما الخ والى عا ما كان من اشراف سقط لغيره **قوله** في  
 سقط في كذا عا عا عبد الله الذي **قوله** في فصل فيها من الخ **قوله** في الزكوة  
 والى بالبدن **الموضع الثالث**  
 ان كان لاجناسه كذا **قوله** خلاف اموال الخان نعم الى الذهب والى الفضة ما عدا ذلك  
 اقول وقال في لاجنب صف لاضاف له قوله لست فيها دون حصر واقتصر الفصل فيه في قوله  
 ثم باله وهو الذي ذكر في باب الهادي في القسم والناضضه ما ذكره في باب العشر له الخ  
 للمناجج حينئذ لم يكن له في اموال الذهب والى **قوله** في فصل فيها من الخ **قوله** في الزكوة  
 فتح في اموال الخان **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة  
 خصل مدحوا لوكه فقامه **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة  
 ما لوح **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة  
 الزمرد هو موضع جوده كلها **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة  
**قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة  
 مذبهنا وهو قول وح **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة  
 عن عا عا قال عا شول الله في اموال الخان **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة  
**قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة  
 وقال داود يستأنف الخول وقال كذا **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة  
 ما سواها وجب **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة  
 اجتمع ما وجب **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة  
 وكما عا فيه بله بعد اذ كانت السبله فيها **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة  
 الخول **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة  
 اموال الخان **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة  
 كالحا **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة  
 فلا ذكره في قوله الخول **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة  
 المناجج قال الهادي في الخ **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة  
 المستغلات **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة  
 السلام بدل انها **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة  
 يقال وقد قال في خمس من اموال الخان **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة  
 تطعيه **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة **قوله** في الزكوة

فالتكليف **أدب** كذا ما أن سقوت فدا الوجوب وأجملناه انفق وأما انكسر المنصوب  
فالتكليف **أدب** كذا ما أن سقوت فدا الوجوب وأجملناه انفق وأما انكسر المنصوب  
الولد هنا فقط أن كمالا مغاوت حيث تركوا وأجابه قبل وهذا الوجه عليه وبها القول أن الأول  
كل أحد الصابين دون الآخر فقال في مذهب شرب لم يكمل صحابه قال أبو بصير إذا اجتمع  
فيه لغتين ودان المنصوب بغيره لم يسقط ذكره النوع أو نحو ما إذا اختلف بين الوجوب  
وأكثر القولين الأولين وإذا كان أحد القولين الثاني فقد قد ماله بلزم ذكره أخرى وهذا ذكره الأئمة  
وإذا كان على أن يثبت فإن كان أحد الشبهين مطبق على الإجماع في آخر القولين وذكره في وسطه  
في مثل هذه المسئلة إذا أدى ترك الحائض أو فاعول الحائض في مذهب شرب لأن القصة بها  
ذكره الحائض والمطهرة كما ألحقها وإذا خرج عشرين الحائض بقوم الحائض بعد ما ذكره ونحو ذلك  
فإن وقع المأكل من من قال يجب تركه الحائض تركه تركه هذا ذكره الأئمة في ترك  
في مثل هذه المسئلة إذا أدى ترك الحائض أو فاعول الحائض في مذهب شرب لأن القصة بها  
ذكره الحائض والمطهرة كما ألحقها وإذا خرج عشرين الحائض بقوم الحائض بعد ما ذكره ونحو ذلك  
فإن وقع المأكل من من قال يجب تركه الحائض تركه تركه هذا ذكره الأئمة في ترك  
في مثل هذه المسئلة إذا أدى ترك الحائض أو فاعول الحائض في مذهب شرب لأن القصة بها  
ذكره الحائض والمطهرة كما ألحقها وإذا خرج عشرين الحائض بقوم الحائض بعد ما ذكره ونحو ذلك  
فإن وقع المأكل من من قال يجب تركه الحائض تركه تركه هذا ذكره الأئمة في ترك



المنة واحد وهو محتمل انه يمكن له العدم بمحضه شافاذا عبد الله امر بقتلها وتسل عبد  
 كلام الفقه محمد بن محمد في تعاليمه وفي الفريضة **قوله** وفي الرابعه قولنا وفي  
 فوفش التي للمفسر واجدا للاضافة الى الميع **قوله** وفي خلاف فيه هذا اذا كان اصل الما  
 لا تخير ووافقه **قوله** فيقول سقط الزكوة هذا للاضافة الى المسترى اما البايع فمقتدر  
 الفهم فيقطعه ايضا ومن تلف يوجب من تصحيح الوجوب وكان التلف قبل تعيين  
 عليه الوجوب مثل ديلم مما قولنا انه خذ عليه الزكوة والمزاد فيه اذا كان من مال خازنه  
 للبايع واما التي اذا كان البايع قد ضمه ثم تلفها في ذمه وردت الى المستري فانه خذ عليه  
 تركته ذكره الفقيه انه انكسر فيها ملكه واما البايع فله تلف عليه ان تلف الميع اكثف  
 انهم على الفقه وسبقه في ذمه شمل التلف بالشيء ثم يرد بالملك خصوصا من هذا انهم  
 ان خسر زكوة المستري والبايع وكي ان تلف قبل قبضه لو تركه المستري وفي الما  
 اذما قولنا في تركه المانع والمستري في تركه ان الذي اكله البايع **قوله** في الما  
 لما خسر البايع الجرحا لكونه على المستري هذا كلامه في مصر وفيه ذكر الخلفه والفقه  
 قد قولنا في ذميه قال في الواو خذ الزكوة على البايع وانه لم يسل له كان على المستري  
 المثل وكذا اذا كان الجرحا لمعا **قوله** ولو كان الجرحا للمستري الزكوة لم يسل له  
 على البايع وكل قد تارة قولنا في تركه على المستري ولو تركه الما ملكه وطهران لم يملكه  
 اصغر من ملك البايع **قوله** في خاتمة الشرط من قبلها اوصى في هذا الحكم والامور  
 بينها في رد اقله وهو ان تطالب المستري اذ قضى بالزكوة اذ قضى بالشرط **قوله** فانه اذا  
 من يوم الزكوة لعب كلام الواو مطاوعة الفقه والمزاجية اذا كان بالزكوة بالملك  
 الزكوة على البايع وكذا اذا ساعد في دفعه من الفقه بالملك والزيادة **قوله** وعن واحد منها  
 دفع البايع والمستري يوجب البايع التي والشرط عليه ان لم يضاخا او يضاخا بالزيادة وان  
 كان بالملك انقضت يوجب البايع الميع والمستري التي **قوله** خلافا لما عليه في  
 خذ هذا مما لا ان الفقه بالزيادة وما ذكره اوصى في الاستدلال بالبيع للمعنى من طهرا اذا  
 كان ذلك بالملك وحاصل هذه المسئلة قال في هذا ان هو المستري اذا كان يملك شيئا او طهرا  
 كان فاسدا فان لم يضره بالزيادة او بالزكوة على المستري خسر الميع وان دفع بالملك على  
 البايع وان كان على ما ان يقبل من تلف قبل قبضه ثم تلف قبل قبضه فله رد على المستري  
 في كمال الما وما ذكره الفقه في تركه المستري وان دفع اليه البايع على الما  
 واما اذا قضى عليه فاما ان يوفيه ما يوجب الزكوة لان كان الفقه قد كلفه على المستري وان  
 كان الاقل فاما ان يكون خيرا او زكوة او اعطى والشرط ان يكون له رد البايع وان  
 كان بالبيع فله طهر على البايع واما ان دفع على المستري واما خيرا او الشرط فاما ان يكون له رد الما  
 للبايع او للمستري وفي هذا الوجه قبل الزكوة على من سلف له الما عند مصر في الحقيق

[illegible]



واعلم ان بعض النجوم بان لها كوكب في ذلك خلاف ما سطرش في ذلك المذهب كانه  
غير شرط لهم ذكره وانه اذا تروح امراء عالم معينه ولو تفضوا حتى حال الحول ان عليها كوكبا  
ان كانت ثابته لم يصعب عاينها وعلما قال بعض الناصريه وحيث ان كوكبا من كوكب  
والخارجه ونوى العاصيه القويه في مذهب ش خلاف بغير مح فيه مسقط الكوكب والوعيب  
معلومه و اسماها قال بعض الناصريه لا حكم لاسماها وفي مذهب من اختلاف بين في التفسير  
لكن اسماها العاصيه ان كانت معلومه بل اذا اسماها وفيها ما لان علما قول واما القول  
الآخر هذا اما هنا حيث في قولك في زيجه ثلث العوالم قول داود بن في المعلومه  
المثلث في البقرون العلم قوله فان كانت ثلث الخمره هذا هو الذي خرج في المصور ان  
كانت ثلث في بعض النسخ وسمى في البعض هكذا في الشرح لكن عساه الامم قوله في بعض  
المثلث وقال انه اعلمت هذه كانه ليس بها من غير علم مسقطا على ما لم نسو قبل ولا بد على ما في  
من كونها في القول نرى وفيه نظرون احتج بهم باعتبار الاغلب لم يفضل قوله وان استوى الزمر  
والعمل لم يجب قال في الشرح لانه اجتمع موجب ومسقط في قوله في كوكب المسقط ونحو ان لهم  
مسقط وغير موجب لانه لا يوجد في المثلث كونه في الشرح ولا يرد ان استوى السطح والسطح  
لان لكل واحد من السطحين كونه في الشرح وان قبل المربعين المسقط في المثلث فلو لم يكن فتمت من قولنا ان  
نصا من الذهب من الذهب او الفضة او الفضة بلنا اما عاينه الفضة فلا هناك اجتمع موجب ومسقط  
وهنا مسقط وغير موجب فبقوا فاما عاينه الشرح فلو لم يكن كونه احد ههنا  
وهنا العلم غير موجب ولو كثر وعلما ان كلامه هذا في الشرح دل على ان العالمه المشابهه  
فيها ان زاد الفل معناه ما علم وفي الاستقار الذي عليه علمه وهو ان كوكبا من كوكب  
في قولك في الشرح قولان وما ورد في الحديث ان العالمه في قوله فيهما فاعا القالب اهلها  
المعنى في قوله في قوله حاضره حاضره وما دام مع **وضع الثاني** قوله بله اصابا  
ستبر على خلاف ما في موجب في الحديث دل على ان العالمه في قوله فيهما فاعا القالب اهلها  
المعنى في قوله في قوله حاضره حاضره وما دام مع **وضع الثاني** قوله بله اصابا  
ستبر على خلاف ما في موجب في الحديث دل على ان العالمه في قوله فيهما فاعا القالب اهلها  
المعنى في قوله في قوله حاضره حاضره وما دام مع **وضع الثاني** قوله بله اصابا

[illegible]



[illegible]

62

والدور المشروح من الفصول التي  
من المعروضات ما يدخل في المادحة

[illegible]







[illegible][illegible]



ادعى الثلث بامطاعه كالحجر والرد فعليه اليه فاسد فالصواب والسيور  
عالمين الزرع بغير حصاده وحسن الزكوة اذ بلغت قيمته ما بين قال السديك فان وحسنه  
او سن كالماله فيه وذكر الفقهاء ان من علمت بغير حصاده عينا بدون الماير وسمنه  
دون حشيشه او سن فلا زكوة لهما جسدان ونظر هذا ابا عبد الله بن اوجوب الزكوة بغير الحصاد  
اما ما راع للفصل قال سيدنا فلما حصاده عند صبيته وان لم يثبت في ذكره فاحملوا في  
قول في الزرع وما يصل من الحشيش والعشيرتين ما يصل من الزكوة فالصواب ان من علمت  
العشر تعلق لزكوة بعينه و ما حل فيه الزكوة تعلق بخشيه والوجه انه قال الله عليه السلام  
بقوله في الحشيش و ما قاله ما به يحجج ابو حنيفة وعنده ما به ان كان في الحشيش ما لا  
و حبت و كانه باو على ملك البيت والافلا قول في الحاشية ولا حشيشا وهو قول  
القسم المعين في السند اذ لو ان لها في الحشيش ما سقوا ل في الحشيشا و كذا الجرح  
من جمع المولود من كحل على المال كمن علمت الزرع في السادسة كانه العشر  
على ملك الحبة و ما حل على صاحب الحبة من مثله عن الناصر في شرح ابي بصير قول في الحشيش  
عشره اخرى حبيب الزرع يكون ما قال في الحشيشا و حبيب الزرع سنون في زكاة الطولوب  
في العرض قول في سنة واحده و ما قال في واحد الزواجر عن جده ابي بصير في الزرع  
ولو كان في سنة واحده في سنة و ما قال في الحاشية في قول في الحشيشا و كذا الجرح  
ان النقص من الزرع ادر في الحشيشا و ما قال في الحشيشا و كذا الجرح  
و لم يزل الكيل لاعد الحشيشا و ما قال في الحشيشا و كذا الجرح  
الزكوة و ما قال في الحشيشا و ما قال في الحشيشا و كذا الجرح  
قول الزرع مع حشيشه اما كان القول في الزرع ادر في الحشيشا و كذا الجرح  
فالزكوة عدمه لذلك ان عليه اليه قول في الحاشية كانه العشر عليه دون الحشيشا  
ظاهرة انه لا فرق بين ان يبيع ما في الحشيشا و كذا الجرح  
باع بدون ما في الحشيشا و كذا الجرح  
في استراة الزواجر و ما قال في الحشيشا و كذا الجرح  
عن الشرح قول في الحشيشا و كذا الجرح  
من الحشيشا و كذا الجرح  
عليه و كذا الجرح  
طفت الزكوة عليه قال ابو بصير و مثل هذا اذا وقع نحوه عان بدنه و عان بدنه فان مات بعد هذا  
الزكوة بقيت له الزكوة و كذا الجرح  
يقول في الوقف بملك الزكوة و كذا الجرح  
بعد موته فان قلنا اننا لو ان حليفه اطلب الزكوة على الزكوة ان بلغ نصيب كل واحد منهم نصيبا

عالمين الزرع بغير حصاده وحسن الزكوة اذ بلغت قيمته ما بين قال السديك فان وحسنه  
او سن كالماله فيه وذكر الفقهاء ان من علمت بغير حصاده عينا بدون الماير وسمنه  
دون حشيشه او سن فلا زكوة لهما جسدان ونظر هذا ابا عبد الله بن اوجوب الزكوة بغير الحصاد  
اما ما راع للفصل قال سيدنا فلما حصاده عند صبيته وان لم يثبت في ذكره فاحملوا في  
قول في الزرع وما يصل من الحشيش والعشيرتين ما يصل من الزكوة فالصواب ان من علمت  
العشر تعلق لزكوة بعينه و ما حل فيه الزكوة تعلق بخشيه والوجه انه قال الله عليه السلام  
بقوله في الحشيش و ما قاله ما به يحجج ابو حنيفة وعنده ما به ان كان في الحشيش ما لا  
و حبت و كانه باو على ملك البيت والافلا قول في الحاشية ولا حشيشا وهو قول  
القسم المعين في السند اذ لو ان لها في الحشيش ما سقوا ل في الحشيشا و كذا الجرح  
من جمع المولود من كحل على المال كمن علمت الزرع في السادسة كانه العشر  
على ملك الحبة و ما حل على صاحب الحبة من مثله عن الناصر في شرح ابي بصير قول في الحشيش  
عشره اخرى حبيب الزرع يكون ما قال في الحشيشا و حبيب الزرع سنون في زكاة الطولوب  
في العرض قول في سنة واحده و ما قال في واحد الزواجر عن جده ابي بصير في الزرع  
ولو كان في سنة واحده في سنة و ما قال في الحاشية في قول في الحشيشا و كذا الجرح  
ان النقص من الزرع ادر في الحشيشا و ما قال في الحشيشا و كذا الجرح  
و لم يزل الكيل لاعد الحشيشا و ما قال في الحشيشا و كذا الجرح  
الزكوة و ما قال في الحشيشا و ما قال في الحشيشا و كذا الجرح  
قول الزرع مع حشيشه اما كان القول في الزرع ادر في الحشيشا و كذا الجرح  
فالزكوة عدمه لذلك ان عليه اليه قول في الحاشية كانه العشر عليه دون الحشيشا  
ظاهرة انه لا فرق بين ان يبيع ما في الحشيشا و كذا الجرح  
باع بدون ما في الحشيشا و كذا الجرح  
في استراة الزواجر و ما قال في الحشيشا و كذا الجرح  
عن الشرح قول في الحشيشا و كذا الجرح  
من الحشيشا و كذا الجرح  
عليه و كذا الجرح  
طفت الزكوة عليه قال ابو بصير و مثل هذا اذا وقع نحوه عان بدنه و عان بدنه فان مات بعد هذا  
الزكوة بقيت له الزكوة و كذا الجرح  
يقول في الوقف بملك الزكوة و كذا الجرح  
بعد موته فان قلنا اننا لو ان حليفه اطلب الزكوة على الزكوة ان بلغ نصيب كل واحد منهم نصيبا



[illegible][illegible]

ولا ضمان وعرض الضمان ولا ضمان  
فمنه وطاهر ان ضمانه كونه  
مجاها لثالثه لا كونه الضمان  
هذا الوجه للمذاكرين



ان يعطى على كانه منها قول **هـ** واختلف في ان الله يعطي لحدوه قول **هـ** لا بالمرء شريك في خلافة  
 فقال الله في موضع لحيه وان حبب الى الامام بعث السعاده عند ان ذلك يعطى فلو قهر الله الامام  
 المؤمن كان اخره مثله دون المؤمن لم يطبق على المذهب كقول الله في النبي اذا استخبر في امر فاحذر  
 وبشرط السامعي ان يكون امينا عند التصديق لا ضرورة بل بشرطه العدل قال في المنهاج في تفسيره  
 يكون فغيره ليس ما يوجب منه وقال ابو محمد الضمير الرابع قول **هـ** وقال بعض  
 كان رضي الله عنه قال عليه بينا لغيب هذا من هنا لحيه وان خرج وقد شرع الله الاسلام في سبطه ان لا  
 طلاق العزل ان لم يعثر او عن شاذ في لحيه شاذ في المسلمين ومن الضمان بعينه ان الله الامام  
 المسلم الاصل ان يسلطه او ليس له الامام او لحدوه عن معناه لم يعد في مثل يجوز ان ليس الغيب عليه بالله  
 فاحذر في لحيه الماوية الناصر وقال في المفسر عن الله الحور فيكون الامام في حرمه وعلمه  
 هذه المعنوية في لحيه ما شفي من الزكوة في السج ما يدل على العزل وان لم يحرم بالمرء لانه اخذ  
 على من احب العائني المخذ بالمرء وقال قد بينت في جوابه على من استأجر الحساب وكذلك قاله  
 ومن الغيب ان لرب المال ان سألته وشارت اليه في المرء او في مال او بعضه فستقبله الامام منهم  
 ان الله في الغالب قول **هـ** لم يهره في ذلك اعطاه من مال الله في الغالب ان الله اعطى له  
 ذكر بعده في المثال في فصوله هذا اعطاه ما بعده فمقيد قال من يابنه الله اعطى له من  
 الماوية ذلك اخذ في مقابلة الواجب لكونه هذا مخصوص قال من يابنه بطريقه علم الام في  
 المستاذ في صرف طب لحيه ان لم يعقد وامامته الضمير الخامس لكانت هذه  
 في حرمه في ذلك المراد بذلك المكانين الامام بشري وقابا في جبهه وانما يعطى للمكانين  
 بشرط تملكه لكونه ان يكون عدل وقالم بالله يجوز ان كان فاسقا الثاني الا يكون في يده خلاف  
 ذكره في البان الثالث الا يكون في يده قربة ما عليه ذكره في المنهاج قال من انما يعطى لحيه  
 قال السدي في **هـ** اذ مات من بعضه خزا اجرا ما احده من الزكوة في قوله من ذكر لحيه  
 قوله تعالى في الزوم من مال الله الذي اتاك ومن وعى فكون ذلك خطاب لشدة المكانين  
 ان طعنوا في المكانين شياع من مال الكتاب الضمير السادس قول **هـ** من عثر في لحيه  
 في بعضه الشرف هو معضبه لكن في ذلك كما كيد اقول يعطون الحق هذا المصلح والحق  
 ان الله بشرط لقوله تعالى انما الصدقات للفقراء قال في الشفاء في الصبح قول من يابنه يعطى ول  
 كان عبا الصلح لحيه على ذلك ومن قوله صلى الله عليه وسلم ان الصدقة لحيه الخمسة وحل شأها  
 ماله او اهدت اليه او اعامل عليها او عاز به سبيل الله او عاز به او اذنا الله يعطى مع العنا المراد  
 ان الدين لحيه في مصلح المسلمين من حق الدين ما يحق قول **هـ** فان ضاقت به دنوه قيل ويعطى  
 صدقه لحيه وحل لحيه غير الحق في مثل وفي خبرنا في امانة في موصاهم واطاعة الله في الضمان  
 بل انما في خلافه بل هو في الكتاب وان يعطى وان كان سبيل الدين الغضبية في شيان هذا ان سأل  
 الله تعالى الضمير السابع قول **هـ** يعطون بالحق هذا في كل وجه ومن دله ان الركن في

[illegible]















[illegible]

وان حافظ العظ ويصح مصروفه فكل يعلم لامر

سمرقند والوكاله مح

[illegible]







١٠ الشريعتان اقل او اكثر ان كان المولى لم يكن تركه عندنا له مسترجعه من المان سبط  
 الدافع المثلث فغيره مغرب كانت الحجة تركه في نفسه خلافا لانه شرع ان حار الحول  
 وقد نصت ليركن الخرج تركه وما فاول من رفع عندنا المان بالشرط كما تقدم وقالوا ان شرعنا  
 ونجع مع الفلأ مع التفت وتقولان ان الركبة في اول الحول والخرج مع شرط ان يكون المان  
 الحرة وان حار الحول والمالة ابدان فالحال للضابط الخرج تركه اجماعا قال المان الحسيني ونص  
 الحجة الموجبة للضابط وقوله الفقه في تركه في غير موضع وان يعرف انه تركه بانه الحسيني  
 الفقه من الثالثة عشر وعلى ما يجب عليه تركه والحجة الموجبة المان بشرط الدافع وما اذا  
 دفع الى المصنف فبقي هذه المنة الى انقسام وهي ان تار الحول وما في صفة وان حاله وان  
 ابر ابدان كان باطنا حاله فاما ان يكون الحجة التي به المصنف فانه في اول الحول وان كان  
 بانه كانت تركه لكن قال المان الحسيني فبقيها في الحال ثم في اول الحول وان كان تركه  
 وفيه نظروا للخرج ما ذكره من معنى تركه في نفسه اقل من الحول في تمام الضابط وان كان  
 قاله عاوجه يعني ان يكون تخايه ابر او اخر قال في الخبر في نفسه تمام الحول ثم في  
 عليه ناسا وان تلفت عاوجه لا يعني لم يترك تركه وما اذا حار الحول وما في صفة وان كان تركه  
 ما اخذ المصنف قوله لم يسترده ما تركه ان كان باطنا وكذا اذا تلف عاوجه يعني تركه  
 وان حار الحول وفي رايه تركي الزايد ليس في الكلام في تمام المصنف وكما تقدم اذ كان  
 عاوجه المان تلفت عاوجه لا يعني فانه تركي الذي في يد المان وما بين قوله فاعلم  
 وجهه اى خبره تمام الضابط على الصحيح خلاف قول المان الحسيني انه فبقيها ثم في اول الحول  
 قوله فبقيتها من تركه يعني فبقيها منه ثم في اول الحول وان كان تركه في الحول على ان  
 وقد فهم من هذا الاخذ تركي لرب المال حيث عمدا اليه حيث دفع اليه في الحول فهو ترك  
 للغير فلهذا اقل فيما تقدم اذ انما هو تركه تركه فبقيها تركه اخرجت وركن المان الحسيني  
 للمعنى بل من هذا ان يكون اخوه المصنف اقل من المان الحسيني في الحول بل في الحول بل في الحول  
 بعينه ثم تركه ولم بشرط ان يكون التبع اقل من المان الحسيني في الحول بل في الحول بل في الحول  
 ولوفر من ان يكون المان الحسيني المان الحسيني في الحول بل في الحول بل في الحول بل في الحول  
 بل تلف شرطه عاوجه الشهادة لو تلف عاوجه او جرحه كان ذلك في ماله ولو تلف عاوجه  
 حياه ولم تلف عاوجه كان ذلك غير مصون قوله كما يدان ان ليس تركه بل في ماله ولو تلف عاوجه  
 الى التماكب كان متعلقا هذا حيث لم بشرط مع عدم الشرط في ذلك خلاف شرطه وشرط  
 قوله غير فيما تركه والوجه انه انكشف انها خرجت عن ملكه من اول الحول والما تركه  
 وهذا بطل قول المان الحسيني انه يحتاج الى اوصاف الحجة في الحول والما الحسيني في الحول  
 لتعاضد طين في الحول فيهم مشرقه اذ يحتاجه تركه باطنه وركن المان الحسيني في الحول  
 قوله في سائر الزفة والموتة هذا وان من غير التماكب قوله في الثانية عشر فاعلم

قوله والذين لم ينعوا الزكاة  
صواد العباد والذين لم ينعوا الزكاة

[illegible]



[illegible][illegible]







معتاد ما يلزم عليه في اللعب فكذلك الهبة أنه يلزم أن كان له من القطر فيه وفيه  
تطهر من القطر من ذوات الخصال وهي مذهب على الأئمة والوفاء لمعتاد أو ما سماه به في  
حقوق الأوصياء وقيل أن كان لخصته من الهبة فيه فجعل جعل الهبة زوج الهبة  
قول له ما الهبة خلفا فلم ياله وأحد في من خلفا لما يملك فاقبضه قول له ما الهبة  
هل يكون على المتأخرين ولطيف للشئ أحد في لم ياله قول له ما الهبة وحصل ما ياله  
لزمه وثبت على ما يقبضه هل في الحال أو بعد عوده كذا كذا قول له ما الهبة وأقبضه وأقبضه  
لزمه وثبت أن يقبضه أم لا قول له ما الهبة فيه العتق يجوز من لابطل وقيل في هذه المسئلة فيها  
تطهر من الملك ما حصل بالقبض فكان الهبة على الباطل لم ياله قال أنه كذا  
أن الملك من جميع العتق وصم السبي في الهبة فيه الهبة على الباطل قول له ما الهبة وعقب  
اشترط له الملك هكذا كقول له ما الهبة فيه وقال في الكفاية ما الهبة الهبة حيث الخاف له  
أو لها ومن قولك قال الهبة على الباطل أن كان الخاف له أو لها كان الهبة حيث الخاف له  
قال أبو جعفر وفيه تطهر له إذا كان الهبة على الباطل للهبة على الباطل قول له ما الهبة  
واللهي أي وأستحق اللهني وأما القطر قول له ما الهبة من بعد أمه هبة أو ثلث نصف  
صاع من البور صاع من غيره وقيل في الكفاية عن زيد بن علي وأراح في الوهب وراوان صاع  
ونصف صاع قول له ما الهبة في الرضا بقية الهبة ويجوز بكسر هاء قال في  
الفرع عن الشهد العالم على في الهبة الشاهد أن لم يكن فيه الهبة من البور صاع من البور  
وقيل كذا يجوز صاع من اللعب أو الدم أو البور أن كان بقية ذلك قول له ما الهبة  
أن يكون فيها من هذا أحد قول له وقيل ليس له في الهبة من البور أو أحد الهبة يعتبر مثلا قال  
ما الهبة يجوز صاع من العتق من كل جهة وقيل كذا في الهبة من غيره أو أحد الهبة يعتبر مثلا قال  
عن ابن الحسين أنه يعرف في العتق لم يكون قول له ما الهبة من غيره أو أحد الهبة يعتبر مثلا قال في شرح  
للمرآة وفيه لكل في رمضان وقيل بالاعتماد على الزمان قول له ما الهبة من غيره أو أحد الهبة يعتبر مثلا قال في شرح  
مكان الرضا أنه يخرج صاع من ذوق أو صاع من جهة أو لغيره في الرضا وأخرج الأئمة  
أصل عند الهادي وندد عند الناصر من الهبة على وجه الهبة وقيل لا يجوز ذوق صاع حتى  
يكون وثيقه قول له ما الهبة من غيره أو أحد الهبة يعتبر مثلا قال في شرح  
الطعام عند الهادي الهبة بعد ما في البلد قول له ما الهبة من غيره أو أحد الهبة يعتبر مثلا قال في شرح  
والهبة ويجوز أن يخرج صاعين من حشيش من كل جنس صاع عن خصيصه قال في الزوائد  
لجوز من حشيش عديم بالله الهبة على وجه الهبة وعنديه وطرا لغيره من حشيش أحد ظاهره  
كلها وجه الهبة وهذا عند علي كلامه في الشرح ما قال في لغيره من حشيش وأحد عندنا من  
وعنديه ويجوز أن يخرج الهبة ثم يخرج من الهبة أن الهبة أو ذوق صاع من حشيش أو ذوق صاع  
الخاصة جواز من خصيصه من جوده ما يلزم صاع من غيره أو ذوق صاع من حشيش أو ذوق صاع من حشيش

[illegible]











سند صحيح الحديث وحق الشبهة في الإسلام والجماع ظاهر ذلك معلوم من الدين الموضح  
**المؤقت** قوله عا كل من استأجر من بني بني من حيلة والم فالك صا من حيلة ما المصالح  
خلاصه قوله عا عتد به الهلال الصوم بكون عند أحد سنته أو من هو الزوبه والزاوية الشهادة  
الكلالة وحق الواحد على الخلاف وفي الحادي والآخر من شيعان وقوله فالحا في الغنى من عتدي  
وذهب به الهلال قوله في ليله عتد ما لو أنه من الشهر المستقبل كما مشافى  
الخلاف فيه ان مثاله تعالى قوله أو من أجل ولما من عتد لما صوم من قبل منه شهاده النساء  
قوله محببه أو من قبل هذا الحادي وقيل على خلافه في الصوم ما به وذهب في الكفا في عن يد  
من على ما لا الصادق وم بالله بقوله الفصل في الصوم المصنف وجماعه ورواه في الرواية عن يد من على  
قوله أو من أجل ما من قبل هذا المصنف وم بالله واما عتد الهدي به فلا بد من رجلين أو رجل واحد  
قوله لا طعن في الشهادة فهو أبو الشهر في العتد بخلاف في الفطنة وقيل هنا الزمان  
كما ما ذكر من يد قوله في وجهه العتد قد خلت بغيره قوله عتد الصوم بقوله  
الوحيد إلى آخره هذا انما من قول م بالله وكنه خلاف نصه فانه اعتبار العتد لخاصة في زوى قوله  
إذا عتد على الخلق بناء على العاكب هو أنه لا طعن في الصوم بخلافه مطلقا في زوى قوله  
تقدمه ونحوها لو لم يوجب له في الفطر ولا في الصوم وهذا مذهبنا في الكفا في الفطر  
ش والناية في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
فطر وهذا قول في الكفا في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
الفطر وهو قوله في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
قوله الواحد فقد افطر به قوله في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
في المذكور في يوم بقوله الفطر ولا في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
قال جبرائيل في الفطر قوله في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
إذا افطر في مثله من لانه لم يوجب له في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
المقول ان عرف مذهب بكون المشايخ موافقا لاجل الجواز ان مذهبنا في الصوم قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
ان يقول لص عتدي زوبه الهلال إذا قال زوبه فهو كغيره وفي هذا المصنف قوله في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
قوله لو لم يثبت في الصوم قوله في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
وهذا لما في قوله في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
بنايا لفظ الشهادة قوله في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
بني بكنتم الفطر وما الزوبه فيمن بها لوانه في شهاده في الكفا في عن صرح في الصوم  
خالفا لما في قوله في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
في الرواية دون العتد بنين القول الامامية انه لحسن شهر ربيد وشهر بعض قوله في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في

وعلمنا صا له إذا عتد عبد الشفع فهو من المسلمين زوى في ذلك خبرنا قال م بالله أن جبرائيل  
جاءه الشفع لبعض قوله في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
المذهب وهو قوله في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
وإذا لم يثبت في الصوم قوله في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
الشهر في الصوم قوله في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
ظاهر ما به ان كان من رمضان فصومه واجب ان كان من غير رمضان لم يوجب له في الصوم  
وأي جبرائيل الزوال فهو من الشهر المستقبل عند النص والظاهر والظاهر في يد من على عتد الله  
وذهب به لاه وقال الهادي في عتد ما لو أنه من الشهر المستقبل كما مشافى  
الصوم ليجب محمول على الوجوه كما إذا زوى عبد الله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
فانه يكون إذا راى قبل الشهر فهو قوله في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
في ذلك ما من مذهبنا لاه وجاهلنا لو فعل ما من مذهبنا في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
مذهبنا به في الصوم وهو قوله في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
ضعيف لان هذا مستحسن عنه في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
لم يثبت لعدم الاحتجاج في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
وان كان ما بينا من غير هذه المسئلة لان ذلك مستحسن لو كان الزمان جازين واحدا هو الشهر  
قوله في الثالث الصوم يوم السبت في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
في الصوم وهو قوله في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
أو باقر صوم ما كان بوجوه في الكفا في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
فانه مذهبنا في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
ابوجه عن احمد بن عيسى انه جاز ان يصومه في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
وقال الحسن وابن سيرين في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
للأصل في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
ان كان الصوم من شهر رمضان وقيل في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
من رمضان ولو بشرط قوله في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
باليه وتعلق بالمعقود وجاهلنا ان ما به في الصوم قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
التي في الصوم فان قيل من الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
نقطة في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
الواجب ما في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
واللزم من مذهبنا في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في  
الراجح من مذهبنا في الصوم وهو قوله في الفطر ولا في الصوم قوله في الصوم في







[illegible][illegible]

و هذا الجرد على شتر حكا في الانحصار  
وعند الغسم وكه سر لا سببا لها ولا رفر  
لا كضريح  
في اليوم



















[illegible][illegible]







[illegible]

تولید است که ان بعضی دره و بنی مصارف  
و اوجه و ذرات عده حلقه بهر آن سدرم  
المصارف و ما ابو منی لا و ان ذلک صوابا فان  
معروفه یعنی علم فی الاحکام و نه امور مردم و مسل و مک

سوره بقره آیه ۲۷۶

صومہ کے حوالے

[illegible]

والرخصات نظام الفرية  
اليونانية من انما الفرية



من فاء جازة عن مكه فقال انكأى من قصر الممكة أو الى الحجاز حيث كان في مسأله  
الشرق وقد اقول مؤذكة في المذهب وقد فعل من كان خارج الموافقة هذا ما قد سألته الى  
أما الزاوي والذين ينسبون الى مكان بالعرب من مكه قال في لم يقصر وكثير من الذين ينسبون  
اعني نخعة الزاوي ان مشيئة السمرين بعد الحف من مشيئة الخصوم قرب قولك الزاوي  
والزاوي كذا فانه لا اعني ما قد فعل له حكمة الزاوي سبط وجوب الحزبه وقد سألته الزاوي  
في حذافه كان يلزم ان لا يخبره لانه فعل ما لا يجب لعبد وجوابه من وجهين اول ان الذين  
ادعوا في مثل المساقات وحسبها في قوله ما يجب في هذا نظر له ثم يخبر اخرا من تعبد ولما اهل  
المساقات تعبد في حقهم اول وجه المثلث انه شرط لثقله في العمل بالحقه فصار  
هذه الشتر جامعة منها ما هو سبط الحق ما هو سبط الوجوب في مثل مثل الله في تعبد فصار  
في الاصل بالحقه ومن الزاوي والذين ينسبون الى مكان بالعرب من مكه قال في لم يقصر وكثير من الذين ينسبون  
اعني نخعة الزاوي ان مشيئة السمرين بعد الحف من مشيئة الخصوم قرب قولك الزاوي  
والزاوي كذا فانه لا اعني ما قد فعل له حكمة الزاوي سبط وجوب الحزبه وقد سألته الزاوي  
في حذافه كان يلزم ان لا يخبره لانه فعل ما لا يجب لعبد وجوابه من وجهين اول ان الذين  
ادعوا في مثل المساقات وحسبها في قوله ما يجب في هذا نظر له ثم يخبر اخرا من تعبد ولما اهل  
المساقات تعبد في حقهم اول وجه المثلث انه شرط لثقله في العمل بالحقه فصار  
هذه الشتر جامعة منها ما هو سبط الحق ما هو سبط الوجوب في مثل مثل الله في تعبد فصار

[illegible]







ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين



[illegible]

خارج الحرم أحلها لمن لم يرد في الحصار فقد أتت من بعض الأئمة واليهما قولان أحدهما أن ما كان في الحصار  
 في سائر الحرم خارج منه مضافا إلى الحصار أن الحرم كله معقول خطبه منه فكان ما لم يرد في الحصار  
 فيه بابه وما إذا أحرز الحرم المعتبر من مكة بمقتضى المخرج احتياجا وقَالَ السَّيِّدُ فِي خِلَالِهِ مَا لَمْ يَحْدِثْ  
 فِيهِ مِنَ الْحَصَارِ فَخِلَالُ مَنْ مَرَّ بِهِ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَمَنْ أَنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لِلْحَرْمَةِ هُوَ سَائِرُهَا  
 مَا وَدِيَ فِي الْبَاقِي عَنْ صَرْحِهِ أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ سَائِرُ الْحَرَمِ وَنُظِرَ لِمَنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ  
 مَرَّلَهُ وَهُوَ مَرَّيٌّ عَلَى مَا كَانَ فِي الْحَصَارِ هَذَا أَيْ أَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّ الْحَرَمَ وَنُظِرَ لِمَنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ  
 وَالْأَنْفَالُ يَكُونُ مِنَ الْحَرَمِ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ  
 أَهْلُ مَكَّةَ حَكَاهُ فِي الْحَصَارِ قَوْلُهُ مِنْ مَكَّةَ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ مَكَّةَ وَنُظِرَ لِمَنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ  
 أَنَّ مَا كَانَ فِي الْحَرَمِ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ  
 مِنْ هَذِهِ الْمَوَاقِفِ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ  
 وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ  
 يَكُونُ دَامًا أَنْ يَخْرُجَ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ  
 أَذْهَبَ سَيِّدُهُ دَكْرًا فِي الْبَابِ قَالَهُ كَذَا الْحَرَمُ وَنُظِرَ لِمَنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ  
 لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ  
 حَاضِرُ الرِّسُولِ ضَلَّ اللَّهُ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ قَالُوا لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ  
 مَا مَوْزُونٌ بَلَا شَيْبَةٍ وَمَا إِذَا كَانَ حَرَمًا مِنْ كَيْفٍ فَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ  
 الْمُنَاصَرَةَ الْحَرَمَ فَخَرَجَ مِنْ مَكَّةَ دَامًا وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ  
 بِالْحَالِ بِالْحَرَمِ وَاصْطَفَى فِي الْحَرَمِ قَالَهُ الْأَصْحَابُ هُوَ مَنْ يَدْخُلُ فِي الْحَرَمِ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ  
 الْعِبَادَةِ وَغَالِيَهُ فِي السَّيْرِ مَرَّةً فِي صَلَاحِ الْعَقْدِ وَدَكْرَ الْمَهْدِي فِي الْعَقْدِ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ  
 وَتَرْجِعُ كَانَ يَكُونُ أَنَّ الدَّامَ الْحَرَمَ حَرَمٌ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ  
 لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ  
 فَاذْنَانِ الْحَرَمِ إِلَى الْحَرَمِ الْمَقَاتِلَ غَيْرَ مَرْدٍ لَكُمْ رَأَى مَا وَجَلَ بَيْنَهُمَا مِنْ أَلْفِ عَزَمَ فِي حَرْفِهَا  
 وَمَا لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ وَنَالَ فِي الْكَافَةِ لَهُ الْبُحُولُ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ  
 الْمَوْضِعَ الْمُتَقَرَّبُ مِنْ مَكَّةَ فَعَلَّ بِصُغُرِهَا وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ  
 الْقَضَاءُ شَطْرِيَّةً فِي الْعَقْدِ كَيْفَ فِي الْمَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ  
 وَتَعْلِيلُ الشَّرْحِ مَا نَقَضَ بَابَهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ  
 مِنْ أَصْدِقِ الْبَيِّنَاتِ بِوَحَا الْحَرَمِ قَالَتْهُ الْإِتْمَانُ أَذْهَبَ تَرْجِعُ مِنَ الْحَرَمِ وَالْحَرَمُ مِنْ مَكَّةَ  
 الْحَرَمُ وَأَزَادَ الْحَرَمَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ  
 الْكَاثِبَةُ أَذْهَبَ كَانَ وَطَنَهُ مِنَ الْحَرَمِ وَنَكَهَ فِي مَا خَارِجَ الْمَقَاتِلَ مَا لَا وَطَنَهُ وَأَمَّا يَكُونُ مَا



[illegible][illegible]







[illegible][illegible]

وفيه ذكر الدلالة والحفظ كذا وضع  
اليديع والاشيان تكون للمعنى مح



[illegible][illegible][illegible]



[illegible][illegible]



[illegible][illegible]



[illegible][illegible]



[illegible]

وَمَا هِيَ إِلَّا الْيَمِينُ وَآخِرُ الْأَوَّلِ السَّابِعِ  
وَالْقَائِلُ لَهُ الْيَمِينُ

[illegible]

2000







[illegible][illegible]



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

الاسم على الاصله كان في صنف  
السدخ الا ان السدخ الماكري لم يمت

[illegible]

۴۴



[illegible]

واحد عدد و با واحد است  
مرمری و یازده چارم علیه ان بر می گذر  
فلو و حار و ارج حصان نفس

[illegible]

2 وفي شرح الاغانى في المجلد

[illegible]



[illegible][illegible]











[illegible]

وَمَا لِي عَلَىٰ عِبَادِي لَا حَالِي وَلَا قُوَّةٌ  
مَّا لَهُمْ بِكَ مِنْ شِئْنٍ وَاصْبِرْ  
وَالْوَيْحَةُ تَالِكِ إِذَا حُيِّنَ

[illegible]



[illegible][illegible]







[illegible]

الفرع عسقلاني المسمى له على اسم احرار خراسان الحرة ويعد من ذكول الملائك وانما المسمى بالفرع  
الاربابه قد اُسِمَ سَعْلًا لما كان على اهل خراسان الخراسانيه في الساده طاهره واليه المسمى بالفرع  
الفرع عسقلاني المسمى له على اسم احرار خراسان الحرة ويعد من ذكول الملائك وانما المسمى بالفرع  
الاربابه قد اُسِمَ سَعْلًا لما كان على اهل خراسان الخراسانيه في الساده طاهره واليه المسمى بالفرع  
الفرع عسقلاني المسمى له على اسم احرار خراسان الحرة ويعد من ذكول الملائك وانما المسمى بالفرع  
الاربابه قد اُسِمَ سَعْلًا لما كان على اهل خراسان الخراسانيه في الساده طاهره واليه المسمى بالفرع



[illegible][illegible]



کتاب الحاج مؤستعمل











[illegible]

بازار الصدوق

[illegible][illegible]



[illegible]

منافرج نفسها كما ينبغي انفعاد كلامه فانه انما لخصه بطل المحل **قول** وكل من بعدد عليها هذا  
يعتسها منها فان كان من الخرافة وانما منها فانما لخصه بطل المحل **قول** وكل من بعدد عليها هذا  
تفصيل لولا ان يكون له الخشيان المحل انما لخصه بطل المحل **قول** وكل من بعدد عليها هذا  
انما لخصه بطل المحل **قول** وكل من بعدد عليها هذا  
والله اعلم بالصواب **قول** وكل من بعدد عليها هذا  
بعد العصبه **قول** وكل من بعدد عليها هذا  
وقال الكافي **قول** وكل من بعدد عليها هذا  
تكميل لمطل **قول** وكل من بعدد عليها هذا  
وقال في رد ايه **قول** وكل من بعدد عليها هذا  
فانه ما من عليها فلهذا **قول** وكل من بعدد عليها هذا  
الحاجم **قول** وكل من بعدد عليها هذا  
من رغب في الزناح **قول** وكل من بعدد عليها هذا  
شروط ولها **قول** وكل من بعدد عليها هذا  
وقال في رد ايه **قول** وكل من بعدد عليها هذا  
تقدم احد **قول** وكل من بعدد عليها هذا  
هو الاصح **قول** وكل من بعدد عليها هذا  
ما ان كان **قول** وكل من بعدد عليها هذا  
وبه والله **قول** وكل من بعدد عليها هذا  
مرفعه **قول** وكل من بعدد عليها هذا  
والعصبه **قول** وكل من بعدد عليها هذا  
ادعم **قول** وكل من بعدد عليها هذا  
قد قال **قول** وكل من بعدد عليها هذا  
ومثل **قول** وكل من بعدد عليها هذا  
والله **قول** وكل من بعدد عليها هذا  
الزيد **قول** وكل من بعدد عليها هذا  
لخصه **قول** وكل من بعدد عليها هذا  
فانه **قول** وكل من بعدد عليها هذا  
ان في **قول** وكل من بعدد عليها هذا  
نظا **قول** وكل من بعدد عليها هذا  
وبه **قول** وكل من بعدد عليها هذا



[illegible][illegible]







[illegible][illegible]



























[illegible][illegible]







[illegible][illegible]



[illegible]

و هو لعمري ما وجدته في نسخة  
الملك المتوفى بغيره

[illegible]



[illegible][illegible]







[illegible]

قوله تعالى **وَإِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِ** أي إذا كنتم في السفينة **وَأَمَرَ الْفُلِيَّةَ أَنْ تُمْسِكْ بِحَبْلِ الْخَيْلِ** أي أمرها أن تمسك بحبل الخيل **وَقَالَ إِنَّ الْفُلَ لَمِنْ عَمَلِكُمْ** أي قال إن السفينة من عملكم **وَأَنْتُمْ عَلَيْهِ قَوْمٌ خَائِفُونَ** أي وأنتم عليه قوم خائفون **فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلٌ نَسِيَ الْفُلِيَّةَ الْحَبْلَ** أي فلما كانت ليلة نسيت السفينة الحبل **فَكَانَ الْفُلُ يَنْزِلُ فِي الْوَادِي** أي كان السفينة تنزل في الوادي **فَنَادَى الْفُلِيَّةُ بِصَوْتٍ عَظِيمٍ** أي نادى السفينة بصوت عظيم **فَلَمَّا أَتَاهَا ذُكِّرَتْ بِمَا كَانَتْ تَعْمَلُ** أي فلما أتتها ذكرت بما كانت تعمل **فَأَنذَرَتْهَا رَبُّهَا أَنَّهَا سَمِيَتْ** أي أذنها ربها أنها سامت **فَأَنذَرَتْهَا رَبُّهَا أَنَّهَا سَمِيَتْ** أي أذنها ربها أنها سامت **فَأَنذَرَتْهَا رَبُّهَا أَنَّهَا سَمِيَتْ** أي أذنها ربها أنها سامت



[illegible]

منه الزوج اذا كان عبد مطلقا في الرعايا او ابا ام حنانيا او للابا بنات في الرعايا يكون عتقا  
 ام لا **قوله** ام بعد ماله في الرعايا او ابا ام حنانيا او للابا بنات في الرعايا يكون عتقا  
 من الرعايا ولا اذا بدت الرعايا قال في الاستاذانا يكون ذلك اذا عتق ابا ام حنانيا او للابا بنات في الرعايا  
 كل من **قوله** ام بعد ماله في الرعايا او ابا ام حنانيا او للابا بنات في الرعايا يكون عتقا  
 وعن الاصمعي في قوله ام بعد ماله في الرعايا او ابا ام حنانيا او للابا بنات في الرعايا يكون عتقا  
 الرعايا في قوله ام بعد ماله في الرعايا او ابا ام حنانيا او للابا بنات في الرعايا يكون عتقا  
 الرعايا قال في نسخة ام بعد ماله في الرعايا او ابا ام حنانيا او للابا بنات في الرعايا يكون عتقا  
 جامعها واخر من الرعايا هو ابا ام حنانيا او للابا بنات في الرعايا يكون عتقا  
 في نسخة ام بعد ماله في الرعايا او ابا ام حنانيا او للابا بنات في الرعايا يكون عتقا  
 او ابا ام حنانيا او للابا بنات في الرعايا يكون عتقا  
 في نسخة ام بعد ماله في الرعايا او ابا ام حنانيا او للابا بنات في الرعايا يكون عتقا  
 رعايا واحد ويخرج من اذا افترق عنها ابا ام حنانيا او للابا بنات في الرعايا يكون عتقا  
 قبل عتق النكاح او بعده هنا كلام الجديده اعلم من ان العتق من الرعايا يكون عتقا  
 او بعد الدخول المأتمنا وفيه العتق وعلى ظاهره ان العتق من الرعايا يكون عتقا  
 المأتمنا في المثل وفيه قوله الجديده ان العتق من الرعايا يكون عتقا  
 بعد العتق فلا بد ان العتق من الرعايا يكون عتقا  
 ويخرج من رعاياه وهو ظاهر قوله الجديده ان العتق من الرعايا يكون عتقا  
 قبل ذلك **قوله** ام بعد ماله في الرعايا او ابا ام حنانيا او للابا بنات في الرعايا يكون عتقا  
 فذكره وان رعاياه في العتق بعد النكاح على العتق وقيل في العتق من الرعايا يكون عتقا  
 قال في نسخة ام بعد ماله في الرعايا او ابا ام حنانيا او للابا بنات في الرعايا يكون عتقا  
**قوله** ام بعد ماله في الرعايا او ابا ام حنانيا او للابا بنات في الرعايا يكون عتقا  
 من رعاياه العتق كالمثل من ماله يكون عتقا على نسخة **قوله** ام بعد ماله في الرعايا او ابا ام حنانيا او للابا بنات في الرعايا يكون عتقا  
 في الاصل **قوله** ام بعد ماله في الرعايا او ابا ام حنانيا او للابا بنات في الرعايا يكون عتقا  
**قوله** في الاول **قوله** ام بعد ماله في الرعايا او ابا ام حنانيا او للابا بنات في الرعايا يكون عتقا  
 يكون بدس كما لا ريب في معنى الزوج ما لم يرد من ماله جاتا العتق في هذه المسئلة في بعض ما ان  
 رد على ما ان يكون من الوطأ او من الزنا او من غير ذلك في العتق كذا قلنا وفي نسخة ام بعد ماله في الرعايا او ابا ام حنانيا او للابا بنات في الرعايا يكون عتقا  
 لان الجهل وان اختلفا على قولهم ام بعد ماله في الرعايا او ابا ام حنانيا او للابا بنات في الرعايا يكون عتقا  
 العلم قالوا فيه وهكذا في الشفا وفي العتق من الرعايا يكون عتقا  
 في العتق من الرعايا يكون عتقا  
 علم اذا اراد ان يقيم البتة كان عتقا او ان الزوج انها حرة انما يحل حرة في بعض ما







[illegible][illegible]







قد خرج عن ملكها ما لا ان في الشرى وان دخل بها فلا حول عليها وحبها له في اوله  
 بها استخرجها من غير رضا وحبته له مثله او فتنه او فتنه الزناح حرام عليها بعد استباحتها  
 المهر واما اذا خرج عن ملكها واما ان يكون قد انقضت كانه قد خرج منه لا يخرج وان  
 عرض له بيع وان كان المهر بعد معين واما ان يكون قد دخل بها او قد دخل بها لغير  
 ارضاء فله السيد من المهر مثليها كان او قوماً وان لم يدخل فاما مثليها او قوماً ان كان مثلياً حتى  
 يرضى ايضاً وحصله مثله لانها استعملت المهر بديعه وان كان قد دخل بها فلا الا من المهر  
 والمان ان الشرى يكون واسداً لجميع هذه الاقسام المبيحة وهي ان يكون فتيماً او مبيعاً على الرجل  
 ولا مبيعاً في النكاح المصطنع لعبد لان جعلها فيه العبد واما قالوا فمهرها ان يكون حراً او  
 وما ذكره المصنف من بيعها لغيره اما ان يجعل لها المهر او لم واوله ان لا يفسد رجل المهر الا  
 ما اوعيل العتاد ويحرمه في الدية لرم ان يفسد ولو كان مثلياً او لغيره حتى يرضى المهر  
 اما اذا كان هذا فحسبته ولا يقال فيه انه مجهول ولا يقال فيه انه اصل المهر عن المهر  
 يقال لهذا المهر واما من اهل المذهب ومن الفقه استحبوا النكاح المهر من اوجه ما يبيع المهر  
 بناءً ويبيع اهل المذهب مع ما في المهر الى من هو عليه ولم يرضوا ان يكون فتيماً او حراً  
 في اذاعة اذ اذلت العبد نفسه على وجه من هذا ان حر وشكوه ونكح الاحيان ما نه عند  
 يكون في لبسها بل يرد من لمطوبه به الخ به كان يقول عبيد او ما قاله في قوله فكان  
 المذهب ومنه وعلى ما هنا بل يرد المذهب في كونه عتق من الاحيان او ما قاله في قوله فكان  
 عمن عليه الخ وهو الروح **قوله** اما ما ذكره في ان التقليل يكون باهم المهر او اهام  
 له من هذه النكاح حرم في الاحيان من السيد ومن المراه وعن المولود واهله المهر المله  
 نكاحها اما ان يكون باذنه سيدا او باجابه او لا ان كان الاول واما ان يرضى فله ما لا ان كانت  
 في النكاح وانه على السيد وان شئت فان كان مثلي الرجل فلا مهر لها وبعد المهر السيد  
 اما اذا لم يرضى ولا احسان فان كان لعبد ما لم يرضى له ان علم حدي ومهر المهر ان يكون  
 فانه حقل ان يرضى المهر بها لو اكره المهر له لم يرضى يسلم نفسها لغيره ان يكون حراً  
 ولهذا قال في الكتاب انه حرام من العبد وان كان العبد جاهلاً بالان يرضى لعبد ما لا ان يرضى  
 في دونه طالب به اذ اعتقد ان ذلك كان في نفسه سيداً من تسليمه فاستدس وتسليمها  
 ما عدا ما بلغت وحكمه ليس عليه في الزوج عليه **باب** في الفقه سطر اذ وطئ جاهلاً  
 ثم ان السيد يرضى مهره ان لم يرضى وطئ في النكاح ويكون احداهما مهر المثل والنفاء  
 المستي بال اذ وطئ جاهلاً بالخرم احسان السيد مهره ان لم يرضى ذلك محقق **قوله** في الماشية  
 وزوج نكاحاً فاستدس اما الماطل ولا استكراه اما ان يرضى ويرضى بالان العادة لم يرضى  
 البع بالوطئ باع حراً فاعانده وفي المان ان كان سبيته تزوج مثل هذا النكاح المهر المله  
 طالع بلزم سيداً قال ان بلال ولواذاله سيداً بان سبغ وتزوج اثنين كان موافقاً لهما ان كانا

في عقد في عقد من قول و هو في الجرح و لو اوجده حيث عند باقاً لا سيد باقاً لا سيد  
العقد بخلاف البيع قول في السأله منه كان السطر باطلاً ومثل ذلك منه في ذلك صفات  
فلم يضح فلا ذوا و سطر جرح بينهم فانه عنو معقول ضيقه و بعد و حيد شده و هو باطل في  
بطلان سطر العوض ان سطر المالك لم يجره في قوله و السأله منه فانه عنو معقول ضيقه و بعد و حيد شده و هو باطل في  
هذا ان العوض مال قول في السأله منه فانه عنو معقول ضيقه و بعد و حيد شده و هو باطل في  
قوله و قال في سطر و هذا هو المذهب و الوجه ان الكتاب باطل الموت قاله شيخنا و لو اوجده  
الحاج في قول انما لم يات الموت قال في السطر ان الموت باطل في ذلك من حيث هو باطل في  
في كذا ان زوج ابنته من غير ان يقول المالك ان الموت باطل في ذلك من حيث هو باطل في  
كان ان السطر عليه في قوله و مثل هذا قوله في العوض ان الموت باطل في ذلك من حيث هو باطل في  
فأعتق كالأجاده و قيل ان المانع و هو حيز الضيق ان السطر باطل في ذلك من حيث هو باطل في  
الشيء قال في قوله و كذا في السطر باطل في ذلك من حيث هو باطل في  
بعض اذا كان الزوجان لم ياتوا في السطر باطل في ذلك من حيث هو باطل في  
قوله و ان كان في السطر باطل في ذلك من حيث هو باطل في  
لأن له حقه في السطر باطل في ذلك من حيث هو باطل في  
قد ضاقت له فاشترى و لو اشترى من كذا السطر باطل في ذلك من حيث هو باطل في  
و للسائر قول في معوج و قال في السطر باطل في ذلك من حيث هو باطل في  
يكون موقوفاً ما عرفت فذهبنا انهم و ان عقد صحوب قول في السطر باطل في ذلك من حيث هو باطل في  
ان عدا هذا من حيث هو باطل في ذلك من حيث هو باطل في  
قال الله عليه كان خراً و قال في السطر باطل في ذلك من حيث هو باطل في  
عقد قول في خيراً و قال في السطر باطل في ذلك من حيث هو باطل في  
الطعن و انما في السطر باطل في ذلك من حيث هو باطل في  
فان في ذلك ما كلفها ان الله عليه قال و لو اوجده حيث عند باقاً لا سيد باقاً لا سيد  
انما منع و قال في السطر باطل في ذلك من حيث هو باطل في  
له فاستبى العقد ابيدنا قول في السطر باطل في ذلك من حيث هو باطل في  
قول و انما كان به يعقل فبعض كان المهر تشبه ما قبله في السطر باطل في ذلك من حيث هو باطل في  
في السائر قال سطر كان السطر باطل في ذلك من حيث هو باطل في  
كان سطر و قال في السطر باطل في ذلك من حيث هو باطل في  
قول و سطر كان عقد الكتابية قبل الزوج اربعه و قال في السطر باطل في ذلك من حيث هو باطل في  
فله و لو وجد فذهبنا و انما في السطر باطل في ذلك من حيث هو باطل في  
محله اما ان زوج العبد تمسك له في السطر باطل في ذلك من حيث هو باطل في



الحبان وأرض من جهنم وقد خال من بطلان الفسخ هناك في الصغرة إذ أن وجهها غير المراد  
وهي أن يقول أذا بلغت فابتطأوا ن أذا اعتقت فابتطأوا فلا يمكنها الفسخ إليها مطلقاً ثم  
تستجيبها وهذه الخيلة باطلة لهم ثم نصروا أن الفسخ بخلاف إطلاق في مثله اللعان وفيما إذا  
أحد الزوجين في العدة ثم عاد بينهما فإن الزوجة قد بطلت قول **قال** في الثالث تسليم المسلم  
وقيل أنه يوم وليلة وفي هذا السؤال وهو أن يقال ما الفرق بين المنة والجمعة في الشترط  
الجمعة التسليم المستند من دون الخلة وقيل الجواب أن تسليم المنة هو أحد أحوال العدة بقسطه  
على الوقت الذي تسلم فيه بخلاف الجمعة فهو عدة أو أحد أحوال العدة أو أقل ما يستقر له في المنة من الزمان  
أو ثلث الببل والعد الحلال لها من العتسار أو ثلث الببل قل وذكر العدة أنها الحلال لها  
وذكر العدة المقتضى الأول في استيفاء ما لمصلحة فيه وكل من ذكر أن دعاء إن الجمعة كل ما  
لم يرد من التسليمه قول **قال** فإن جرى ما العدة شترط إن الخلة في هذا السؤال وهو أن يقال الجواب  
في الجملة في التسليمه جواباً عما ذكر في الشترط أن تسلم الجمعة ممنوع من الاحتياط وما قيل إلا  
جعله الشترط قال في الشترط والبيان أن ذلك يجري مجرى الزيادة في الجملة قبل أو أشرطت  
الشيء مع تسليمه مجرى مجرى القضاء في هذا أصعب من ذلك بل من مثله في الخلة ولم يرد الزيادة  
حلالها مطلقاً والتمسار يرد أن يسبق في جميع المعنى قول **قال** إن يشترط جرحهم وكل ما  
فرق بين أن يكون هذا الشترط حال العقد أو بعده ويعلمون هذا ما هو مجمع على في أحد  
شبهه وهو لو كان قبل صلح أن يكون ما يعقون ولو ما وجدوا معنى ليسهم فلا شبهة وقال أهل  
الفرافض أنهم أحزاب أصول في هكذا سببهم في الشترط وأورد الجرح وقال ألبه ليس هو هذا  
الشترط والخيلة لطلان هذا الشترط في قولنا أن يقع الحاد قبل أن يقع في عودته كما قالوا بأنها  
خاملاً فالذي في بطلانها في التسليمه الجواب أن لم يقام له هذا على وجه البيان وإذا أشرط من بطن  
بطن بعد ذلك ما ينبغي أيضاً قول **قال** في الزاوية أن أحد هذا الزاوية استأجرها  
أن وجهها قبل ما كان له ذلك فيقول من غير استأجر الجمعة استأجرها من وجه البيع فبطلانها  
صحة في هذا الاستدراك وكل الجرح الزوج قد بطل فإذا اشك عن المنة في هذا الموضوع  
أخذ من غيره قول **قال** من سنن زيارتها سبب حبس أما الزوج فباطل لها معنى عن نكاح وأما  
البيع فقد صرح في الشترط بأنها سنن في البيع ثلاث حين بقاء لها بها موطوءة بالنكاح فاشبهت  
المنة في أن استأجرها كمال العدة قبل المزمع أو لم يقع حبسها لها فخر أن يدخل في مدة الملباس  
وقيل أما إذا أراد البيع والقبض أن بعد حبسه وأحد في أعمالهم فيكون أن الحامل والمجهدة  
والحصة لم تستأجر في حين مقال هل تعلم أن عده هذه كما لو كانت العدة من غير التسليم لم  
أن يجوز من استأجر التسليم لحبسه ولو أكثر أو فلولها كان للمنتدى أن يطأ في عده هذا شترط  
العدة لم أن يكما لحبسه وأحد كما ذكر العدة فموقوف على قول **قال** في مسائل الجمل عليه  
هذا احتمال أن يكون قولهم ما يلبسها منه في صحتها لمصلحة كان ما قبل ولو كان العاد في عيب

وحكمه وعلمانه واللاهوت والقانون لا يبان بكونه فاضلكه فكون قولنا فينا المصلحة وقدرة على الازداد  
 عن من وصل قولنا بالله انما هو في احوالهم من مشاييرهم في شغل واحد وهو الصالح للغير من الدنيا في شغل  
 جرح من ومنه قولنا في المصلحة من طلاق الوجه ونقل مكانه في وجه الرزق عدم الامور  
 على الوجه كان غاشيا واحدا في الصالح الرزق كونه في طبعه ما ينفع من انفس الصالح اخيرا  
 ينفع من استراة كمال رخصته من ان الرزق من عند الصالح ما لا يحتاج اليه في طبعه  
 يجمع بين الصالح بعد الصالح وهو في ملكه ولا يعيد صلاحيته في ملكه ولا يعيد في الاصل  
 يجمع منها انما يقول قولنا في طبعه ما لا يعيد صلاحيته في ملكه ولا يعيد في الاصل  
 من الخرج ما لم يدر في نفسه في المصلحة رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل  
 لكن لفظ المصلحة قولنا في المصلحة رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل  
 يكون واما المصلحة في المصلحة رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل  
 انما يكون عنه كذا كذا في المصلحة رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل  
 ذلك في المصلحة رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل  
 لانه لم يدر في المصلحة رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل  
 كمال الخرج من طبعه في المصلحة رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل  
 ان صلاحيته في المصلحة رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل  
 على ما ذكره العبد اذا كانت بغير علمه في المصلحة رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل  
 باسقاط حق السيد في المصلحة رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل  
 هذا كلامه في المصلحة رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل  
 وما لا في المصلحة رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل  
 وهذا قولنا في المصلحة رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل  
 قولنا في المصلحة رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل  
 ولزم فيه المصلحة رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل  
 حرمه ما في المصلحة رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل  
 العزير ان كان عبد ابي له في المصلحة رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل  
 الخامس وانما جمع بينه المصلحة رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل  
 تاويل وانما في المصلحة رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل  
 في المصلحة رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل  
 هذا ما في المصلحة رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل  
 يطلب المصلحة رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل  
 الواجب انما في المصلحة رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل رزقه ما لا يعيد في الاصل



مثبت للشديد من عاصده و يجوز له ان يوصف و هذه الما من قول **قوله** و يصفها النكاح الى  
 اخر هذه الما و لا يتناقض و هو لا يحتاج فيها بل عدم الحارة تكفي في عدم الاعتقاد **قوله** في  
 الثامنة و العنقري يرى الحارة هذا ابتداعا قيل **قوله** علم عليهم بالله هذا اذ لم يكن علمهم  
 لعينها عنهم بالله لانه لا يعرف ذلك و لو حازه الوالي كما يفهم **قوله** و متصل على الحارة هذا الكلام  
 فيه انما هو و ذلك لانه انما يفهم الوالي على العنق و المهر للشديد من غير تعصيل و ان تأخر تعصيله  
 اخر المسئلة انه للشديد ايضا و المؤاد به في النكاح الخارج له في ذلك و كذا المأخوذ في وجوب المهر  
 المهر في الخارج اما اذا كان العبد موقفا كان عهده لعينها فاما في علم السديد عهده في وجوب  
 الزوج فقد قال المهر لها في طيب في غير طيبه و مفهوم ذلك الفصل انه لو لم يكن كالشديد و ان  
 طيب بعد العنق فيه نظر و ما يذهب في ذلك العلم و قد ناول على انه و اذ به الا ان **قوله** لا لها  
 و طيب في غير طيبه هذه الصلة يلزم منها ان لا يكون في الخارج و الموقوف و المستثنى و غيره و ليس كذلك  
 فلا بد ان يراد و قد قال له طيب في غير طيبه و لم يتقدم سبب وجوب المهر في الكلام انما يتناول  
**قوله** و اساء قال في ارضه و ليس هذا ايضا في ذلك و قد لم يأت في الموقوف و هذا في الكلام  
 فيها بيان و قال الفقيه هذا القول انما قال في قوله و قد قيل في الموقوف في المهر و قد  
 ما قيل في الثانية من نكاح الاناث فقال و قيل هذا القول انما قيل في الموقوف في المهر و قد قيل في  
 اذ لو حل المهر للشديد و لم يكن مستثنى من المهر لها و هذا كما في النكاح خلاف ما ذكر في تعصيل الواد  
 و البيان في قوله و جعلوا الاقاربه انما يكون قائما في قولها و قد تقدم كلامه بان وجهه ان في الما من  
 له و في النكاح لها **قوله** في النكاح هذا الكلام في المهر هذا الفصل ما يطلق في نكاح المهر  
**الموضع العاشر** **قوله** في الاولي اذ ادى و قيل او اذ و ما يذهب في الدعوى من ان مراه  
 الموقوف الا ان كان في خلاف في الظاهر و ما يذهب في الدعوى من المهر في نكاح الزوجية و الا  
 فان كان في اذ الدعوى و **قوله** و ليس على المهر عن عيبه انما في النكاح و المهر و الزوجية و غيره  
 ما لا يصح الدعوى به **قوله** و لا يعلق عليها في الحارة و انما في الكتاب و العلم يلزمها بين و زمن العبد  
 حيث يدعي عليه ما له في الزنا و ان اقره و غيره من حيث انما لا يعبد في شدة فاستند الدعوى على  
 الفقه خلاف الزوجية فان في منها حقها احقا و زوجها مستبعد دعوى الزوجية ان يدعي على العبد انما  
 ما يقع **قوله** سببا فليعلم خلافه و ان النكاح عن العبد جاز خلاف الزوجية قال الفقيه محمد بن  
 نرجس قال في قول بعض الفقهاء انما لا يكون من فاعلا بنيتها قال ابو بصير و غيره و هو على المراه ما بين  
 بينه ان ارضاها يعني في الحارة ان يكون من فاعلا بنيتها انما هو و هو على المراه ما بين  
 كما يعقد الموق و قد قيل و هذا ظاهر كلام الما في علمه و ضعف كلامه في مرض ما في المراه انما  
 عن ابو بصير في علم الزوج من خلاف العنق و الموقوف و اذ ان اوزم في نسخ النكاح على من  
 لا ينافيه لها و اما الفقه على المهر فيستند في علمه و كذا في الفقه و هذا اذا قلنا ان حسن المراه  
 من غير احراز و اما في تعصيلها و سببا في ان شأنا انما في و كذا في نكاح قال خليل

له اقر بالزوجية و اذ في الخلاف لم يلزمه شي و اذ انما في نسخ و لم يجر على ذلك و لم يلزمه  
**قوله** في الثانية ان المهر لا يتناول النكاح هذا القول الذي قيل في قوله و قد قيل في قوله  
 بالنكاح و هذه المسئلة من تعصيل النكاح بعد هذا القول في قوله و قد قيل في قوله  
 و الما في قوله في الاخير في علمه بالله المراه و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله  
 في علمه الهادي و علمه و علمه بالله و هو في الحارة انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله  
 فانما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله  
 مسئلة البيع انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله  
 الما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله  
 و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله  
 اللذان و هو كذا في النكاح و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله  
 و حل في عتق و لو كان من شركين فعلى واحد منهما و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله  
 حل في علمه و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله  
 م بالله و قد بين و فوج العنق و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله  
 و الا ان يكون له ما **قوله** في الثانية كذا في النكاح و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله  
 على المراه و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله  
 انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله  
 اخلفا في النسبة او القيس او القيس و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله  
 و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله  
 العبد لا يحكم في علمه و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله  
 على المراه و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله  
 قول الزوج انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله  
 خالفا و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله  
 هو ما يقول و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله  
 او في خال الزوجية او بعد الطلاق و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله  
 و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله  
 انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله  
 سببا في تعصيله بين فصل لهما و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله  
 سببا في الظاهر و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله و انما في قوله  
 سببا في حلال النكاح على السلامه ما لم يتكاد بينان بان تعصيله او لا و قد قيل و انما في قوله

في







في الكتاب وقابلته في  
بوجود الاستاذ المرحوم  
عبد الهادي بن عبد الباق  
سقوط الخضة الى المشرق

[illegible]



اذ رآه الكبير وسكر من بين اهل بيوتهم الصلح عبد المؤمن لا وعى جعفر اذا كان معه  
 احد الصالحين فلا كراهة في تركه فبينما هما مشايروا في الزحام وفي الكافور عثر اثنان من  
 الملاحين والاولين قول **هـ** اذا كان اولدكرا في الكافور عن الفتوة عبد الكبير البليغ وهو  
 احد قدي المناصرة الثاني سمع شين قول **هـ** فتصغى رسول الله صلى الله عليه قال في الصلح تصغى  
 الشيخ اذا نظروا في حلقه من الحجاب قول **هـ** كسب من حسن في الصلح الكاهن سوا الطالب  
 والمركب كان من العرب قول **هـ** في سيرة وعمل لغز في المشي من منزله في المشي  
 الحكيمة مات قول **هـ** في القامة في سلبها قول **هـ** وجب على البائع ان يسير بها والرجع في هذا  
 اربعة ايام الملك قول **هـ** وعليه عليه السلام ان يسير باليه ظاهر كلامه كتاب ان المشي  
 ماقصوا وقال في الكافور عبد الله ما لم يخل صفرا لم يبع عن يحيى بن صالح الاديان  
 اسيرا قال القصة هي قاله ما سده فلما كان في صفرا لم يبع في الكافور من غير اسرا قال  
 ان يسير ليظا والوط في القاسم لحود واذ ان اسير لم يبع في الكافور من غير اسرا قال  
 القصة من قول الله اذ لم يسلبها ولم يفتنها المشي انه اذا ان التسليم بالليل واما الله فحدث  
 وقد ذكر في بولس الزاوي الحيات من العالما مثل الفصح نسخ في هذا من عليه المشي الحز  
 الملك على البائع لم يطر المشي ان **هـ** هذا ما مشى الذي هو لفضل الحبل عليه اسرا ع  
 بط من الزاوية في كعبه اسرا ع من الله له لا يوجب في اللوطي دون البيع ويحرم في  
 ما به ان يباع ومذهب الهادي ان يبيع لم يبع في الكلام من مصر وقيل في الفصح في هذا من  
 من اولها الى اخرها في ربيع الواعى الذي هو المشي في عليه في البيع حصة كونه بها  
 عبد الهديبه خلا في الكاهن واما عبد الله لاسف له في عليه عديم حيا سوا فانا اياه معافا  
 فحكا كعبه ما به اذا ارد ان يطر عبد الهديبه في اللوطي في البيع هذا اذا كان اياه في  
 فان كان قبله بعد عديم قول **هـ** لانه رجع للعديم في الاصل هذا اذا كان رد المبيع في  
 لمرارة في فصح وهذا من مصر قول **هـ** تعدد عليها ملك ما رجع من جديد المذكور من العرب  
 والمقصود في هذه الزاوية في القصة الحارة تكدر لو دخل الوحي كفي المكاة ولا اسير  
 ذكر في الزاوية قال في الكافور في الزاوية ثم عادت واما ان يطلعه الروح قبل البيع قول **هـ**  
 بالعباد والفساد هذه الزاوية طاهره يتوكلان في حكم الوارث في البيع الفصل في اقال الوارث  
 وخرجه عا الزاوية قول **هـ** اذا زين من هو به قال القصة بيع زعفر في هنته تسير بها  
 وقد ذكر في حوب الوارث عا الزاوية في الهبة في الكافور وعمل بيع قول **هـ** رد من هو به بعد  
 هبة مشتاق قول **هـ** اذا باعها اختيارا بيع من ضروره وهذا اذا حصل الزاوية في الحكم  
 ولا في شتبا الوحي قول **هـ** او اوعى بيع الوحي اذا كانت العازبه في الحزم لم يرد مع الغم  
 والحق كما ذكر في القصة الثانية قول **هـ** وفي المكاة الواحدة من وحي بعد القسم لانه في  
 طلقا لما اوطاه منها من سواها في وحي احتكامه ان يزوج والمحرمة باذنه باليه والمبغ

[illegible]

و قال عزير لا تسع الا بنا  
يا صحر الى يريفها فانس  
ذلك اذا دبر جدك يا سيدي







[illegible]

وَمَا ظَنُّوا لِرَجُلٍ هَذَا كَمَا قَالَ  
بَعْدَ إِذَا حَاتَتْهُ لُفُوفُ الْمَحَلِّ

15

[illegible]

وقف علی  
جاء







